

۲۲۱

۹۵۶۶-

کتابخانه مجلس شورای ملی



کتاب: پدایه النهایه (صید و زباج احمدی)

مؤلف: شیخ صریحی

شماره ثبت کتاب

موضوع

شماره قفسه

۸۵۰۰۴

۹۶۰۴

خطی - فهرست شده  
۹۶۰۴

صید زباجه طبعه انجریه



بازدید شد  
۱۳۸۴

۶-۳



۲۲۸

صید زبانه طعمه اشتره



بازدید شد  
۱۳۸۴

شماره قفسه  
۶-۳۰

۹۵۶۶-ز

	کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب	کتاب: پدایه النهایه (صید و ذبائح احمد رضا)
۸۵۰۰۴	مؤلف: شیخ صرعاظمی
	موضوع: شاره قفسه ۹۵۶۶-ز

۹۵۶۶

خطی - فهرست شده  
۹۶۰۴























الاسترسال فوقف ثم اعراه وجعل ما قبله ملائمة ولا اشكال لان الاسترسال انقطع بوقته وصاد  
الاغراء وادسا لا سنا فاما كالمسند الواقع بعد ارسال سابق لتفخيمه ولا كل لواء سترسل فافواه من دون  
ان يبرج ولا فافواه في عدوه من عدم صدق الا ارسال من اذنا فادق عدوه فوالا لك بنوا العير  
وجعلنا بعد الحلافة فتدفعه فافواه فيمنع الاسترسال ويجبر كما خرج فافواه صاحبه واصحها المنع لانه  
فداحيغ الاسترسال المحرم والاغراء المبيح فقتله بالسبب قبل الغريم والحق كان الاغراء وديانة العدو  
لعدو فبرج فلم يبرجنا الى محبان واولي اعدى الى فلك اما بئر وركب الا فافواه في القاتل فذلك قد بقي  
ان منصف في القصة في صحيح الخلية السابق اما ما قبله الكلب وقد ذكر اسم السهم فكل من قد خرج سعد  
ابن زباد اما ما اراد الكلب العلم وقد ذكر اسم عليه فكل من يدب في غير ذلك من اطلاق الاكاد لاصحاب الكلب  
ومعظم الا انه خرج المرسى لغيره بالاجماع وهو في غيره الذي من الغرض الا ان عدم اصالة الذكيرة  
لعدو الشك فادامة الفريضة المنجوز من الاطلاق في المكون الذي ليس لسان ذلك الصيد بالارسال في  
ينفوخ عدم فعل حصرا لغيره من عدم الارسال وان نادى عدوه وحصرا مع عدم اقراره بالبرج  
وان قلنا لغيره اصحابا من العلم بعد دونه الصيد والارسال فالافواه ما ذكره وجعلنا لرب الكلب اصحابا  
فاغراء محوي في فان نادى عدوه لم يقر في فعل كما انه لو ارسل لحيو كلبا فافواه السلم ونادى عدوه باغرائه  
لم يقر في الحزن فبرج بان ذلك على الوجه الا والافواه قد بقيت صغيرة وكذا لو ارسله فافواه فضول فان نادى  
عدوه لم يلب الصيد بل هو للرسول وان كان غاصبا للكلب وما في على الاعتقال الاجز ملك الفضل وان كان  
غاصبا للكلب لا ينقطع حكم الارسال الا لافواه ولكن لا يفوق ذلك ما في وكذا احتمالا لسترها في الملك  
لحصوله بغيره اكله وانج هذا طلبة المرسى لغيره واما المرسى لغيره الصيد فادام على تفخيم الشرط المذموم  
وسمع مقام ما في على ذلك من غير الصلة والله اعلم ان الثالث ان يكون مصادرا الى الصيد كلبا في  
سهم مثلا فلا يمكن ان يفسر الى الاجماع فينبغي مضافا الى ان الكتاب من اكله مذكرا اسم السهم  
والا روى خصوصية الكلب والستر الذي ستمع حمله منها وجعلنا لرب الكلب في النسيب عند المرسى فان قبله فلا خلاف  
في الاجماع فينبغي عليه مضافا الى الصقن المستفزة كصحيح الخلية من الصقن حله ورسول كلبه ولم يسم فلا يملكه

وغيره سرائر ان في صيد الكلب ان ارسله القيل وسوق فلياكل وغيره الا اذا ارسل الرجل كلبه ونحوه  
لبيح فغيره من ذبح ونحوه لبيح ومنه يعلم انه لا يفسد لو كانت الزك لها شيئا مضافا الى الاجماع  
فينبغي عليه وغيره من الرحمن وان كنت فاسيا فكل من اقبى وكل من مضى اما الكلام فان وفتاها لا راسا  
على وجه لا يفرق وقومها من العامة ما بين وبين الاصا فيه فان يبر فويلين احدها الاشرار كما هو في الفخ  
والفتنة والعيانة وثق والمحدث وثق وقع وقد والنصره وتطهر المرام ولم وتطهرت وفيها ما  
عينا كيان القصة من ظهوره في الوقت وج فقت ما في النسيب الاجماع عليه لانه قال في الا والفتنة ولا  
مصادرا الى الكلب وارسال وهذا لا يبرج واحتج على ذلك بالاجماع الفريضة واخبارهم وقال في الثالث  
النسيب مصادرا الى الكلب والتميم وهذا الذي يدل على اجماع الطائفة ويزيد لها من القوى العظمى  
فيما يخرج مضافا الى اسالة الغريم فالصديق بلي الخل وهو في الفريضة معلوم بما ما مضافا فيمنع عليه  
منه كما لا يسل واحدا من النقيض وان كان الارسال منزلة الذكاة لا منافق فغيره ما ما فلا يفرق لغيره  
كما لا يفرق لغيره الذكاة فكل النسيب يجب ان يبارك لها مصل المرسى كما في ان لها فصل الذي ذكره  
لا فصل له سوى الارسال فينبغي ان النسيب به مضافا الى ما في ذلك بل يميل عليه في  
صحيح الخزانة الى المرسى كلب العلم ونحوه فافواه فقال باكل ما اسلم عليه وصحح سليمان ابن زياد  
من كلب المحوي في ما جند الارسال السلم فليح حين يرسله ما يكل ما اسلم عليه قال في كلب ذكر اسم  
اسم عليه وصحح محمد بن علي من الصيد بغيره الارسال ما لبيحنا ويطعن به او يبريه لبيح فينبغي وقد سمع من  
فصل ذلك فقال لا بأس به وصحح الخلية من الصيد بغيره الارسال لبيح فينبغي معناه وقد كان سمع من  
عد ولم يفسد لغيره فقال ان كان السهم الذي اصابه هو الذي قبله فان اراده فلياكل ان النسيب  
بالارسال وصحح في هذه النصوص وان وقع في كلامه ان ما قال انه يدل على كونهم شايبا مرفوا  
منهم والسالكون من فقهاء الامعاب واما عليهم فيبعد عنهم لغيره الصيد في السؤال من دون ان يكون  
لغيره في اكله وقد اقرهم الا ما على هذا الصيد ولم يملك عليهم في ذلك فذلك على انه مبرز على الصيد  
ووايز اعراض عن الصيد بغيره السهم معناه ان يفسد الخديعة وقد سمع من دى قال فافواه في ذلك



وهو ابراه ومن صيد العرائض فقال ان لم تكن له سبله فمعه وكان قد سحره من ربي فلما كل منته وان كل  
له بغيره فلا وقد وقع فيها الفيلد فكلام السائل والا مام والفريق فان انكم وقال  
هو ما سبني وفي الحفرة المروي في نصير على ابن هيم من الصفة اذا ارسلنا الكلب المعلم نادى كرام الله  
عليه فخره كونه بل قد يوجبك او يدل عليه الصوص السايفر فصدور السئلة ايضا الطاهر فان كنت  
النسبة وقت الا رسال والثاني علمه فكلو النسبة قبل الا صابته وهو فكم صد وتير والصيد من  
فالدروس والمالك ومنه الثاني لا طلاق الكتاب والنسبة النسبة هذا الصيد من فرائضين وقت  
ولانه اذا اجاز النسبة عند الا رسال قبل ان يراها بعد ذلك وحضر ما عند الا صابته والخرج ثا  
وقتا الذكيرة جعفر بل قد يوجب ذلك تدارك الناس لها ما يلزم وبين الا صابته فانه لو لم يكن  
وقتا للنسبة لما وجب الا بيات لها فبذلك كان صحيحا كالتسوية عند الاكل وغيره ان الاطلاق محمول على  
المعهود القاء فالدهن عند الا رسال وضع الا ملة فانه ان الذكيرة على المرسل دون الا نوكا  
فصله سوي الا رسال فيكون الا رسال بمنزلة الذكيرة فبعبارة بقاء هذا النسبة كما ذكرناه وتدارك  
الناس لها فبذلك لا يفتقر الى اجزاء فعلا العهد او يمكن كونه ذلك وقتا للناس ودون العادة ومن هنا  
ما به لك ان الاول هو الحق وان كان قد يظهر من بعض الصوص الذي قد منها في مسئلة المخلوع اكل  
الكلب الا كفا ما بالنسبة عند مثلا الكلب الصيد الا ان الا صابته فلا ينبغي تركه نعم الظن اكل الموشن  
فيها كما من ابن سعيد فبما بعد الا رسال من الناس والجوارى ليهي ولا ادري ما سبني لم لم ي  
فقال كل ما ليس على اصل الصفة كانت المقام مع فرائض العلم بالا بيات ما ليعمل بمقتضى رادة الصبح  
وقا هو ذلك ولكن سلك في بعضه وعرض كمن ذكرتم سلك في النسبة مثلا اما اذا لم يعلم الا بيات  
ما ليعمل على العمل الموجود ولا كان مظاهر ذلك فقد سلك الحكم ما بل الصفة على وجه يقطع اسالة عدم  
ما يمكن الا بيات ما ليعمل على هذا الوجه الصبح بل كان بعض الافراض التي فاسع الفاسد ومن ذلك الحاشية  
فانه من النسبة هذا كانه لم يرد الصبح او نسبنا فاولد زكاه او دعوى او دعوى ذلك من الناس من  
علوم بل قد يثبت في مسا وان له رسل في الاجزاء ما بالدار لو كان في الاشياء وان اجترق

الثاني والخم المزمور وان كان حكمه لكنه لا جابر له بل يمكن دعوى الشبان ما ذكرناه او لا فبذلك لا السئلة  
غير محرومة وما لا جابر له بوجه فبذلك اسكال في العمل او فعلها وان لم يقصد وجوب العم الكتاب التي  
النسبة لعل ما ذكر اسم الله عليه وادعى كما عند الا صفا عدم وجوبها فاما الجرح لم يعل كما هو فيكم السما  
على ما اعرفت به وقت وان اسلك حكمه بل قد يوجب العمل الاطلاق ما لم يكن فاصبا وبعضهم لا يعقد  
لكن يعتقد ان المقصود هذا الحكم عدم الجرح من حيز الفاج فلا منافح احكم بالجرح من حيز النسبة وقت  
ما به ليس باسم لما دة الاسكال فان الغالب عدم العلم بمذهب الفاج ونظر الحكم على من علم من مذهبه لا يظن  
بغيره سقوط فانه هذا الحكم فبما علم انه ذلك لو كان مراد البصر عليه ففكره اليه عليه دليل على انه  
غير مراد نعم يمكن ان يبقى ما به الاصل على هذا السلم على ما هو صحيح في الواقع كالتسوية حكم ما باية فبذلك لا حاشية  
من السلم ما لم يعلم كونه منبذنا الما ليه السئلة في الامصار ولا مصادره النسبة مع اهل المذاهب والبا  
والعاملات مع حفظ الاختلاف بين من وطأ بين الفريقين وتطهر المقامات في بناءم اتفاق النسبة  
فيه وهو من نادى ولا مانع من من وجه على حذقتا القوم او على ان النسبة وان لم يوجبها جميع اهل المذاهب  
لكن اتفاق عدم العجب يثبت الذب والعادة المتفرقة منها بليتها الا بيات لها وان لم يجب فاكفى بذلك  
في الدينونة المحولة من حيد ولو كانت من مائة النسبة بلها فالتفكر لعل النسبة في الناس مع عدم فائز بحج  
الا اعتقاد لكن في النافع ولعل لو سئل اذا اعتقد الوجوب وعلما ما يميل من اختصار مراد الا كما جزم فيها  
النسبة حكم البناء مع يعتقد وجوبها بل قد يضر هذا العهد وان لم يدركه في بيع ولا من عدا الشيخ في النهاية  
والخلف من وقال ان الظن يحكم ما من البناء واداه وان ذكره حوالته الى الظهور من الخارج فابعد من  
الشيخ من الرد فاصحابه حيث حكم ما به احوط في النسبة الوجوب ذلك وجوب اطلاق الا لا لا يصح مع البناء والنسبة  
من مدق السيات على من كان غير العلة من فرائض بين معتقد الوجوب وعدمه وعلما لاجزيم به ترك  
الطحايا في من ماصبح والله العالم ثم ذكره في واحد من الاحباب من فرائض لا يعرف فيه بليتها اعتبار  
كون النسبة من المرسل ورج فالحق وسئل واحد وسئل علم لعل الصلح ففكره للاصل وخبر محمد بن مسلم بل ذلك  
صحيح وان كماله تنصير سلك ما جعفر من القوم فخرجون مما جاز الى الصيد فيكون الكلب لعل منهم بل



صاحب الكلب عليه وليس فيه عيب ذلك قال لا سيما لا سيما الفارس الكلب في رسول أبي جبر من أبي عبد الله  
لا يجوز ولا الدنيا رسول الكلب والعقد في السنة بخير العول على ان صغرهما مضمون الاصل المقتضى الخروج منه  
على غير العرض ولو للبناء ودواول عديم حملوا رسول شخص وضد الصلابة وسمى ثاثة وكل بعير من غير  
يعرف منه بلينه يمينه افاد السبل الحق ندمى فامرس عليه ولم يسم الا من وارسل عليه واشركا في هذا القيد  
له على الامس انهم بلو لم حاله على انهم للاصل الزبور فضلا عن العلم بالاشراك وهكذا الحال في كل  
محل اشراك مع غيره المحلل اذا لم يعلم اشتراكا لا دها في المحلل فخر جاب عيب من ابي عبد الله ثم قد  
صلى الكلب قال وان وجدت مع كلبا غير علم مثلا تاكل في خراب بعير من ابي عبد الله سالته عن قوم  
ارسلوا كلابهم وهي على كلبها وندها عليها فذا مضى الكلاب دخلت في كلب عوب لا يعرفون له صا  
فاشرك جميعا في الصيد فقال لا تاكل من ذلك لا تدري ما صنعت معلوم او لا وفي رسول النضر من الصفة اذا  
كلب على سيد وشا رك كلبا من ذلك تاكل منه والحين وان كان مطلقا شاكلا اشراك المحلل انهم الا اذا  
خرج بعض وقتهم في ذلك اتفاق على فعل مع اشراك الاسباب المحللة بل كما ويكره من خراب بعير السابق بل  
لعله مضمون من غير الامد والله العالم الرابع ان لا لعيب الصيد منه وجوبه مستقر ولا خلاف فيه  
وحملوه صيد مضمون او مبنا عليه بل لم يحل لاحتمال ان يكون القتل من سلم وصاحب الكلب وانفا  
عليه ولعبد الله وسواء وجدا لهم فيه مثلا او لا لعينه السبق فخر سليمان ابن خالد مثل ابا عبد الله  
من الرعي فجدها صاحبها اياكلها فانا لان كان يعلم ان رعيه هو التي تاكله فلياكل وغيره من غير ان سئل ابو  
عبد الله عن من اكل من رعيه هاهنا اكل قال ان علم ان رعيه هو التي تاكله فلياكل وذلك ان كان قد سمع  
جزءا من رعيه من رعيه وادى ما وحشا مضيا فاما ما لم يكن في طلبه فربما من الغد وسهله فيقال  
ان علم ان رعيه هاهنا اكله فانا لان كان يعلم ان رعيه هو التي تاكله فلياكل من ذلك واما ما لم يكن في طلبه  
فصيد وحيد في سهم وهو من لا يدور من ثلثه قال لا تطعمه وفي النوى عن عبد الله بن حاتم قلت ما يرسل  
الله انا اهل صيد والى جليلي الصيد فينبغي من اللبثين واليك بعدي منها فقال رسول الله افاد  
فيه ان كلبك ولم يكن فيه ان يسمع وطنا ان كلبك تاكله فكل الى غيره ذلك من النوى الشاهد منها اعتبار العلم

بانتشار

يا ابتداء لا دها في السبل المحلل كان التاسب الغير في ذلك لا مدح لغيره فيه قال الله في خير ذواته اذا  
بعث ففقدته وليس فيه ذنب السم وترى ان لم يقتله غير سبائك فكل يبيع منك ولم يبيع من  
الحسن ابن سلمان عن ابي جعفر من ابيه ان عليا كان يقول اذا ربيت صيدا فيبيع منك فوجدت سبائك  
في موضع مقتل ككل ما بنا وان ذلك لم يبق علم يا ابتداء الميت اليه وكذا خبر علي بن ابي حمزة عن ابي  
عبد الله ابي فيبيع من واحد مني فقال كل ما لم ياكل منه فان كان اكل منه فلا تاكل منه وخبر علي بن  
عن ابنه قال سئل من يبيع من صيد ما وحشا ويطلبه داه وجلته داه غيره لعبد الله صرح فيه فقال ككله لم يبيع  
انما هي داه والنوى كل ما انت مع ما اساء كل مثله كلبك او سبائك وانت ذاه ومع ما ابتداء او  
فان يبيعك من ثلثه كونه الماد من الجميع هو ما ذكرنا من ان الدار على العلم يا ابتداء القتل الى السبل المحلل فكيف  
في الحرقة الشك فضلا عن العلم بالعدم الا انه قال لا يحصل مع الغيرة واستقر الحق لاحتمال امر في سب  
اخر ولا يكون لما لا يدور من النوى ومعارضة ما لا يعدم كونه موقوت من رعيه مثلا لم الظاهر اذ  
العلم مع الغيرة بل يكون فيه العاقلية العاقلية او لا يبيع من سبائك اذا وجدت سبائك في موضع مقتل او في  
محل من ذلك لوفاء بعير مستقر في موضع بلا خلاف ان سبائك الا ما هي من سبائك النوى مع الغيرة المثل  
على ذلك فها سمع من احلاق بعض النصارى انك لا تاكل الطيور كما امرت به قلت وان ناسه فيه  
الحكم من سائر كثر في حمله والله العالم وكيف كان فلا خلاف معا وقوى فانه يجوز في الاصطلاح  
بكل الذك اشراك وحاله والشباك والصقور والافاجار والبنادق وغيرها وطعن سلا من انه  
دعه فيهم ايجاد نفسى البندقة اذ قد يبيع من ثلثه بالبندق فحق وان كان مع الذك فخرتم ومن لعبد  
ما به موهوم ولا يجوز اكل الثعلب والضب ولا ياكل ما يقتله البندقة لان قال ودوران لعل الحق  
فان البندق حرام والضمير ما عرفت وفي خبرها ان ابن ابي جبر عن ابي عبد الله انه كان في الجاهل وعمل  
حالا فلا استكمال بل لا خلاف في عيبه انه لا يصطاد بعير على حيوان المنع فكل البندق حرام ولو كان  
لا ياكل منه بعير ما وشره الا ما يدرك ذكوره وان كان فيه سلاح لم يصيد في عليه انه داه به وكذا العلم قال  
يكن فيه صيد ولا يخرق وانما صيد يقتله قال سليمان ابن خالد سئل ابا عبد الله عما تنال في الجاهل



ايكل قال لا وهو صحيح الخبي وخبره بن محمد بن عيسى بن سنان عنده خبر محمد بن مسلم من ابي  
وقته الحسين بن علي بن المرتضى عن زيد لا سنا من جعفر بن ابراهيم بن علي كان يقول لا تأكل مثل  
الحج والسبق والعرض الا ما ذكرت وخبر محمد بن عيسى بن ابي جعفر عن امير المؤمنين ع ما اخذت  
من صيد فطقت فيه ذبا او رجلا فذبحه فانه ميت وكلوا ما ادر كنتم حيا وذكرتم اسم الله عليه ون  
خبر عبد الرحمن بن ابي بصير ما اخذت حيا لم تقطع منه شيئا فهو ميت وما ادر كنتم حيا  
حيانكم لم يذبح وهو خير ذوات مما صيدها الى غير ذلك من النصوص التي هي على مثل معنا ومنها الميت  
على وجهه مثل الميت المكسب كما انه من ملك صيد فكل الصيد القليل ما يباح وذكرنا هذا في فصل  
الحال به ونقص الحال في السم من الغرض وهو وان لا يدعى بانه صيد بالذلة المتعاقبة  
السوق وفي هذا الزمان ملنا للكفاية العزم الذي تعرفنا الحق فيه هناك ولا اقل من الشئ  
والاصل في هذه الامور انما هو ما فيها والله العالم وعلى كل حال فقد ثبت العاقل الشيخ فيمكن التمسك  
واخبر عن ما دريس وجوبه بن عبد الله ما حكم عندهم في ان يرمي الصيد باهر اكبر منه وهو اصل النوع الذي  
محملة هي قال ابو عبد الله لا يرمي الصيد بشئ اكبر منه ولا نه اذ كان اكبر منه يفضل فقله او يتركه  
ويحذفه الا انه فاسد عندنا اثبات حكم الرجوع عند ابي بل ولا للرجوع على جريرة الاكل مع  
لنوم الضل ما يقتل او يباذركم نعم وبما احتل الرجوع مع احتمال ظلم المذبح في الدرع انه في كل  
لأول من النصوص على ما قلنا في السم وان ما يجره من هذا ميتل والعاقل من واحد بل العلم  
الاكثر والشك لا يجر بل يمكن دعوى الاجماع عليه نعم من غير واحد بانه يكون وهو في النوع والموضع  
لا يثبت الا كراهة التي يمتنع فيها خلاف من غير من الغريب ما من القابل الرجوع في التبع في غير الصيد  
الصيد وهو ضعيف في صفة من ان الخبر المذكور على رخص فابلية للعمل به لا مدلول على ازدياد من النصوص  
وهو لا يثبت من غير الصيد كما هو واضح واصحابها لا يثبتون في حكم الصيد دون ذواته التي هي في  
امنا واستاد القيد في السبل للخلل واصل القيد فلا يرسل السلم والرجوع مثله انما فضله لم يعد  
فصل الشريعة استناد الضل الى مجرمها سلم وانقصت ايها مثله ان يركب بين ارضين والاضل

كان يرسلها كلها ولا من منها وسواء انقصنا الا صانده في وقت واحد او فبين اذ كان امر كل  
واحد من الاثنين فاختار على وجهه شيئا من الضل فارجع اليها لم لو افترق السلم فلم يفتقد صفة من  
ذات عليه الا من رخصه لم يجل لان العاقل السلم والعاقل الضل ما كانا في وقت واحد الا انها العجبة  
للا رخصه والذات السلم الحرجة لم يجل بل لو اختلف الحال لم يجل فليبا للرجوع ما فيها رخصه التذكير به  
من اجل حصول شرطها الغفر للرجوع بالشرط من ذلك انهم لو كان مع السلم كتابان وارسل احدهما  
واستمر الا من فضل لم يجل وكذا لو اختلف الحال في صيد ما لم يجل الى الصيد على الحد استناد  
الضلاله وان كان لو كان الى صيد واحد وكذا لو اصاب السلم الا من فضل ثم وبقتل بلا خلاف من احد لان  
ما يتولد من ضل الى صيد باليكن من ذلك لا سنا لهما ان لم يكن اجابا بالاستناد الى سببين فلا  
واحد الطرفين على وجهه في ان افترقا لا اقل احد ذلك وكذا في الغالب على وجهه كذلك لا  
عرفت بعد من كون الضل بسببين على وجهه بناف صيدا فالاولى وضع امنا رجوعا على وجهه القيد  
واضح ثم ان الامان وصل الصيد الى السلم كما يعلم من انا السلم بين الاحباب شرع من غير ما يكون  
الاجماع مما يدل على ذلك كما انهم لم يفتوا في ذلك الا في التبع في ذلك وكذا في الامان  
مع ان الشيخ في هذه الامور فيمكن ذلك على صيد بكتب المحرم العلم وهو في رخصه انما لا يجل الا في  
وهو ما يكون الحلي انما السكين التي لا تفتن بها بين كرهها السلم او كرهها في صحيح سلمان بن عمار الله  
لنواه للشيخ الله مثلنا يا صيد الله من كتاب المحرم ما جاز على السلم بكتب من يرسل ما يجل ما اسان  
عليه ضل ان لم يملكه بكتب وذكر اسم الله عليه في ذلك مع صفة ما يدعى حجة الشيخ من الاصل المنطوق بما عرفت  
فقد رخصه ما علم من الخبر ارجح من كتابين يمكن من ما علمكم الله العار ومرد القالب من كون يكون كتاب السلم  
على انه فلا يكون حجة لضعفه وخبره بان من ابن سبابة مثلنا يا صيد الله فقلت كتاب محرم بما سببه  
به قال لا تأكل من صيد الا ان يكون على سلم الضعيف في وقت القام من معارضه العجوة المزمع القيد  
باسلا في الاول وهو ما يباح الاجماع بغيره فلا ما بين عليه على الكراهة التي فيها خلاف لاصحابنا في وقت  
المسلم وكنت التام على المحرم لا يركب صيد الا ان ما جاز سلم فيقتل ويرسل على قال فان ارسل السلم















ما بين من يحلف به والا كان حلالا كما انه لو فاطمة الصادق ليوهم وهو منع حق ما رآها  
نفسه بذلك كان حلالا مثل صيد الكلاب نعم لو لم يقطع بعض الكلاب له وكان الباقي ذابح سنة  
ولم يدركه الماشي حتى ضلها كلب كان ذلك حلالا لا القطعة التي قطعها الكلب ولا هلاكها  
فان يقطع من قطعه وكان جوفه مستفرا وأذكره غير حله فذكره من الاستماع في غيره  
ما بينه وبين من الحلف فيه المنع وسنمعه فصل في حاله ذلك وربما كان ذلك هو مراده فلك  
لانه خلاف في المسئلة فتم والله العالم ولو وصي قتر من جيل او وقع في الماء فامتد على الماء  
ان يكون هو من السفطة مثلا كونه من اجزاء السنين المختلفين في التحليل وقد عرفت عليه  
حاشا لغيره حتى يعلم استناد الموت الى السبب المحلل والا مرتبة لوطن فضلا عن حال الشك في الظن  
او العلم بالعدم لا صالة عدم التدكير والصحيح الخلد من اليه سبحانه انه سئل من جلد وصي  
على جيل او ما يقطع فيه السم من غير قتال فان وقع في الماء من ريشك فان فلا تأكله وبعض  
مرتكب ما عرفت في حق وخبرها الذي يحتاج من اهل الحسن لا تأكل الصيد او وقع في الماء فان وقع في  
قال ان ريشا الصيد وهو جلد سقط معات فلا تأكله فان ريشه فاصاب سدها ووقع في الماء  
فان تكله فان كان ريشه خارجا من الماء وان كان ريشه داخل فلا تأكله وفي ذلك ان الصدوقين يذا  
فلا يابيه ميت وداير خارج من الماء ولا بأس به لانه اما في مثل ما ليس بالسم ان لم يقطع فذلك  
وعليه من المرسى المنجور وبالجملة لا اشكال في الحكم في الفرض اعلا صا طهرا ذكرناه سابقا وفي القيام  
على اصل وقية نعم لو من جوف غير مستقر غير مشتم وقع في الماء مثلا وهو في حال المنجور حلالا في حق  
جرحه الذبح فلا يكون مؤثرا مستندا الى سببين بناء على ان هذه الجوف كدمها كدمه وجميع الله  
النار ولو قطعت لا لانه كالسيف وهو من ريشا عصف او غيره وهو الباقي معتد به عليه وجوز مستف  
فلا اشكال في حريم ما قطع مثلا قطعه ما بين من يبيد ج نباله على ان سديمه ولكن يذكي ما بين  
ان كان كافر فانه من كونه معتد به عليه وجوز مستفرا وادركه مثلا فاما ما يقطع ما سمعته  
اعلا في الشيخ وصق وابن حزم من القول وان لم يذكي لا طلاق فمحل مع حركته وخرج الدم الا انه كافر فمنا

الاصول الذهب وقولهم ومن هنا امكن حلالا لم يذكيه العمل ذلك على اداء العبد المنجور انكالا  
على الظهور فلا خلاف في المسئلة نعم اذا لم يكن جوفه مستفرا فالقتر المنجور التي قطعت من ريشا  
فان لم يقطع جميع من حده نصيبه بغير الذبح هو ذكوت نصا ونوعا مع اجتماع الشروط من الشبهة والسلاح  
وفيها ما عرفت بل لا فرق في الادلة بين السلاح والكلب في الحكم بالمنجور وكذا ان كان قد قطع بعض ريشه  
وان لم يقطع فلم يتركها اصل او قرحا حركه مذبح وما يجوز ان اعلم ان او عا في قتره بذلك فاما ما عا حلال  
بلا خلاف كامن في وقت وقتر وان لم يبيد ما عا العبد من اول ان القتر ادمتها ذلك مناه على القالب  
عدم استفر الخيف بذلك كما حكمه فيهم المخرج ما به فله من حيلة اسباب عدم استفر الخيف كقطع  
الظن او قطع الخضم فلا خلاف في الخيفه معانا الى املا لا لا ذواته او من غير فرق بين اتفاقها  
ومعده وجرى الدم من احدها ومعده وبين دفن الاس وغيره فصل في حق من جرح من ابيه المراد من جرح  
الاستاء ما ان من جرح في جرحا او ضيا او فريه بالبيت فقطعه بعض من هل قيل الكفر لا لانه اذا سمع  
اعلا في قولنا ذكرناه وكذا في ما سمعته بل يمكن تنزيل ما بين ما ياب عليه كاستف والا كان شاذ  
وج ما ينزل من انه لو فرك احدنا فلهذا هو كذا في الشيخ في الحاشية وهو واضح النقص اذا كانت حركة  
جرحه فان حلالا في التدكير كما ذكرناه وجع فالا يجمع ما بين ما رآه الكلاب معا ان لم يكن في الخوف جوف  
فاما كان حركه مذبح او ذبحا كونه تاسبا جرح المذهب وقتره واطلاق الادلة وهو ما قبل هذا  
استفر هذا المذهب وقتره وان لم يذكيه فصل في حق من جرح من ابيه المراد من جرح من ابيه  
ليفرحق ابا نرا على ما قال نعم ما قبل ما قبل الاس وبيع الذنب وقتره ليؤكد لا كبره من الاستف وهو سلة  
القول على هذا المذهب قال قلت لربنا ريت ما بين من قاتل فقال اذا قطعه جرحه فمنا ما سمعها  
وكلا الاكره ان استعلا على ما كانا ذكرناه وكذا الناله وهو من ريشا عصف او غيره وهو الباقي معتد به عليه وجوز مستف  
لغيره ان ما بين من قاتل الا ما بين من يذكيه الم يذكي احد الضعفين فاذ قتر احداهما لم يترك الاخر  
منه وان كان يترك الا بل قد يطر من القليل والاضحى من الاضحى من الجوف البفسر والميرة الحق المستف  
لا يمكن به بغير الجرح المطلق بل مع الضعفين من دون اشتراط عدم استفر الخيف معانا الى ورد







استقر العيون ونظيره بغير تلك الامور المشهورة ثم ومنه الشيخ الذي هو الاصل في هذا القول على ان الفتنة  
تصفين من حيلة اخرى وانه عدم استقر الخوف فلا يبر هذا القول في الاخر المذكور في الفاعلية نفسه ومنه  
من وجوه وكذا ذلك لا دليل القول على خصوص ما فيه الاصل وان كان كيهما ما سمعت من الشيخ في قوله قد  
عزمت احتمال الفاعلية من خصوص ما سمعت في محكم ذلك الى مذهبا ولم توف لموافقا الا حكيم من ابراهيم  
ومن نظري اذ قد ذكرناه والا كان محتملا ما سمعت مع انه لا شاهد له سوى الوثائق الخالية من  
الغيب ما لا يكون في قوله جميعا بل في وجهه لا في وجه الشاهد والمكانة وهما معصومان فالأثر  
على ما اذ قد ذكرنا ذلك ما ذهب استقر ونحن ما ينال اسر الذي هو الاكبر فيكون البان من نظيره  
من في يومه وفيه من الجرح مع التذكير ما ينضم مقارنا ما استقر والله العالم ان كانت الامور  
وبغير سائر الا ولا الاصطاد ما لا في المضرة سلافا او طبيا او غيرهما من بالصلوات ولا استكمال ذكره  
من الضرر ما المضرة المشقة على من لا يحرم الصيد لاحتلاله الا انه وهو ما سمع كونه من العاطلة  
التي قاوم المحرم كان في الاثر المضرة بل كان المذهب معصوما لم يحرم بعضه هدم كونه من وان من الغاب  
تساروت ما بين كونه مذهب ما وما يل لا حذات احد بل فينا فانه ملكه العائدون صاحب الاثر كان الصيد  
من الباحات التي تملك بالباشرة المخفضة من الغاصب وان من استقاله للاثر فانا بعض العائدين  
الحيران من الاثر كما لم يخل صيد لما كد كصيد الصيد المضرب وهو مع انه يماس مع الغار في صيد كونه العبد  
اهلا للصيد فيكون الصيد ومن الرضا احتالا لا بد من هذا فان كان حصول الملك للغاصب في  
الشك والخطيئة لانه ليس له فعل ملك وانهم مستقل ورضع يد يميل حصول المضرب منه وعدم حصول  
ذلك لاحتياطه على الابا من حق ما يمتد احتلال وجه الملك ثم يخرج ما يبرج والسهم فذلك الملك هو فله الاثر  
ليس لها احتلال الا لغيره وان فله وانما انه فله فله احتلاله وضع يده وبالحيلة الفاعلية مستقل في اسأل  
هذه وليس فيها ولا لغيره من حق واجماع فالاحياء لا يكون علاه ولا يكون فيه ما لا يقوى فله صدق  
وضع اليد والحقول تحتنا وان كان ما لا في المضرة كما هو راجح فله على ان الصائدين فله الملك كما في الاثر  
العصرين بل لم يصب لهما كانت عليه الا من لفوف المضرة تحت يده من بعض العائدين ذلك في القول بانه

يكون الصيد للمالك ولا ينج من وجه وان كان عندنا انه ملك للقاتل وان صاد ما بالرا المضرب  
سواء كانت كلبا او سلافا او غيرها من شيك وهو حلال ما عرفت من بعض العائدين هذا وفي السلا  
ان قول القم سواء راجع الى الملك العائدين دون صاحب الاثر بل فيهما على صلات الخائف كما بيناه بالا  
الغريب وهو من ان الاجرة لا يملكها مستر بان فضا واذا فانا فله يكون بغير صلا فله ما يبار في الاجرة عند  
بعض العائدين خصوص الكلب بناء على ان ما يصبه الكلب لا كونه تكون مستخرج لما كد مضرب في الاجرة  
كان وان في الصف والامرسل والله العالم المسئلة الثانية انما حصل كلب صيدا كان موضع المضرب فانا  
مستعمل الاثر فانا لا نعظم لاطلاق ما يبرج ويحصل ما ملاتنا الكلب بطريقه فله الملك في الشيخ  
فتت وكذا حكمه على ما لا يطلق في قوله نعم نكلوا ما المسكن عليكم من دون امرها الفعل وديا حكم من  
بعض العائدين ومن ان من بعض كلب في اجرة مصران خزان ومنه مع العروا الا حياج والملا في الاثر فانا  
هو حلال الاكل من حيث ان صيد فلا يناف وجوبا الفعل من حيث العائدين انما لا يطلق في قوله البان له  
دون غيره ما لم يبين ان حكمه فله نعم نكلوا ما مضرب صلا طبيا ومن ما لا ينافي التبع من حلاله  
بل يمكن كذلك ان من صا كونه من الاحكام العلوية والشيخ كما هو راجح والله العالم المسئلة الثالثة انما اقول  
كل العلم او سلافا من غير فله ان يباع الى على الرجل المتصاد كاصح به جافه بل في الرضا فله ايجابها  
سرها على القم او شرعنا قال ولم احد لهم ولا صلا وانما حصل فله جبهه با صلا في الحوزة وعدم اخذات  
الاطلاقا فله صلا فيم يفيض اليه سائر من معناه لان البناء معناه انقضى فيه والاكل للصيد مع  
ولو فله من شئ من شئ من مات من حلاله وهو فاهل للاجماع بل القم هذا مع ان كان دعوى الاستفاد  
والشيخ المضرب والفا وعلو وان حلا الصيد ما الاصطاد ومن شئ من حصوله معناه الا الاستماع  
به مع عدم مع الصدق عليه فله الاول دون الثاني لا بعد تذكيره وفي الشيخ من الحق الاجماع على حيث  
قال ولا يخل مضربا الكلب الامع الاستماع اجماعا وعلو فله فله فله الاثر ومنه من منع توفت معلما  
على التذكير في مضربها ما بالباشرة المتناه وهذه الخيرة وان انقضت فله من مضربها سائر فله مع ادراك  
التذكير ومزكا المضربان وان هذه الصوت مزجت بالاجماع وهو من الاثر ومع فادركه























بين الغرض من ذلك مع ان الحاد الذي هو احد القائلين بالجلية فغيره بلينا محكم في ذبجه الحديث بل منعه  
فاصل لما تلها في الاسكان خاصه وبغيره لا يفي احدا لانه باذكاره من ان الفوسح قطع النظر  
عن المنهج ظاهر في اشراط الدج ما لا يسم ولا يفر من عليه غير ودعوى كونه الاراد ان ما ذكرنا  
فيها القليل ما بعد عدم حيزه من عبده التبريد واسباهم من اقبل احد بعد ان ذلك منهم مع الذكر  
قال الحسين بن محمد قلت لا يعبدا الله انا شكنا واهله الاكل في قطع الغم وانما هو عبدة الاله  
واسبا ذلك منقطع العاخرة في جوفها ويلعبها مقال احبان فضل ما في تلك انا الذي يفر اسم ولا  
يؤمن على الاسلام بل قد استفاد من ذلك ان هذا كذا لا يقلل بل قد يحكم مدان والا نكث حق  
الشرك او اوصى ولم يعبدا الله الا انه اقبل احد اتيه في ان الحبا اذا ذكر وان اقتضاء غير الحضم  
الامر وكان في ذلك حق اظهر بعض السبل الى الحل في هذه الحسب في المسالك واجابها  
على وجه يقبل من كون السلسلة نظرية وقد عرفت انها من جزديات المذهب فلا وجه لكم بها عظم بل نكل  
الله تعالى شانه ان لا يضل ما وقع لاسم الكلام فيها من اللغز الذي لا نور عليه والله العالم هذا كل شيء  
ما يصعب الذين ذكرناهما اما اشراطه مع عدم العوض من غير وان لم يكن كما ذكرنا السبل للبرق من سلكه  
التمه وبغيره من حبلى الاسلام سريحا ذلك ايقه ولعله لا نه مضيق ما مع من القليل ما به لا يؤمن عليه الا  
سلم فانا لا ما مع من النجرح ما بشرط الاسلام في السعيرة الواردة في المنة ولا تامل ما يفض  
لكن نيرانكم ذلك من وصفنا الاسلام سلكا خصوصا بعد ذكرنا لاننا نرى الله مستوفى عدم في الصق  
فلا يجل بغيره ولما سلم وبغيره في حجة الذكيرة لا دليل عليها ما يخص ولا ما يعرف السائل في ذلك بل  
مضيق سلب قول البتة وغلبة المعاملة السائل في المقام العكس نعم ما مع من الضرر في خصوص المقام  
دليل من ذكيرة وهي الاختصاص بها لولا السلم الشرف في ذبحه بينا ان نابل ولا الكاثر ان لم يثبت  
انما هو واسم اليهودي مثلا وبغيره له قد عدم هذه الذكيرة اللهم الا ان يقال ان الماد الصفة في الضرر البتة  
التابع للسلم في الاسلام ولو جوبته قولنا لا محاب هذا الاسلام او حكمه بلنا هم ان هذه ذكيرة البتة  
ما يباين ركونه بحكم السلم فيكون غير من حكمه بغيره نبل اولم يحكم بغيره ولا اسلام تحت ما لم يعلم

نكبة من اصله وسريرة الاسلام الضعيف عدم لخلق ما ندها من فزوق بين الصق الغلام يكن بحكم السلم  
ولا يحكم الكاثر ان ان مقتضاها عدم ايقه في البائع اذا كان في سخر النظر وان لم يحكم بغيره مع بعض  
لكن في السلم فضلا لعدم وصفه الاسلام واقعا العالم وكف بكان فلا حلا في ذبجه ان ذبجه السلة  
ولخصه فضلا عن الحق والحيوب والحق ولد السلم والاص وولدنا والاعلى ولا شك  
بل يمكن حصول الاجاب عليه لا خلاف في ذلك في قوله فيكم ما عمل الله دخول الولد والبنت والقرينة  
صداقته في ذكيرة النياصا الى العوض كغيره في غير المادى تحت ابا عبدا الله لا يفر من احبنا المحرم  
ولا يفر من وان كانت امرته فلتدفع لفسنها وجنبا لله ابن سنان من ابا عبدا الله اعلى ابن الحسين كانت  
له حابة في ذبحه لراخا دار وخرج على ابن جعفر من حابة من حابة سلة من ذبجه لغيره هذا يقبل ما اذا  
كانت لا تقع ولا نكل المنة فلا ما من وقد كانت لاهل على ابن الحسين حابة في ذبحهم وخرج على ابنه  
عن ابا عبدا الله في حديثه ان سئل من ذبجه المنة فقال اذا كانت سلة فذكرت اسم الله عليها انك  
سليمان ابن خالد مثلك ابا عبدا الله من ذبجه الغلام والمنة هل تعلم فقال اذا كانت سلة فذكر  
اسم الله وذلك اذا حلت حرمة الذبحة ولم يوجد من يذبحها ومضى عن ابن ابي عمير من ذبحه ورواه  
ابن ذبحة المنة اذا حلت حرمة الذبحة وسبب ذلك ما من باكله وكل الصق وكذلك الامور ناسد ومضى عن  
ابن جعفر قال سئل المنة ان الرضا من ذبجه الصق مثلا ان يبلغ وذبحة المنة قال لا ما من ذبحة الصق  
لحق والمنة اذا اضطر الى ذبحه الله ابن سنان من ابا عبدا الله المنة من ذبحة الصق مثلا من ذبحة  
المنة فافلتهم هل تعلم قال نعم فاذا كانت المنة سلة فذكرت اسم الله على ذبحة المنة اذا كان الغلام ذبها  
على الذبح حلت ذبحة الحديث وخبر ابن ابي السبل مثلك ابا عبدا الله من ذبحة الصق فقال لا ما من ذبحة  
ابن عماد بن سلم من ابا عبدا الله سلة من ذبحة الصق قال اذا كان وكان له حابة شياد واطمان السعة  
ذبحة المنة فقال اذا كان ذبها المنة من ذبحة الصق فذكر اسم الله عليه ومضى عن ابن ابي عمير  
عن الصقة لا ما من ذبحة الرجل وهو حجب والمضى عن ابن ابي عمير من ذبحة المنة على غير ما في  
له ذبحه عن ابن جعفر قال سئل المنة ان ابا الحسن من ذبحة ولدنا ورواه ذبها فذلك قال















من طرفهم وما رواه احد من اصحابنا قال وهذا الذي ذكره ابن ادريس هو الذي اختاره شيخنا  
وانما استدلنا الكتابين المنع بناء على الغالب ثم حكم من النسخ في بيت ما يفتقر بين الاخبار  
والاصطلاح وقال قد روي عن الشيخ من وافقنا وان كانا نختص بين سببنا ما لا يجامع والظاهر  
ادانته مع الاخبار ولا نخرج من مثل ذلك في بيت هذا الصنف ونفاه في المراءى لبيان حكم من النسخ  
معمول مع الصنف قال في الفقه ان مراده في الكتابين مع الاخبار بناء على الغالب ولم يسجد في  
كتفنا للثام وعلى كل حال فالاصح ما روي عن هذا ونظمه القولين عدم الفرق بين المصلين في التخطيعة  
بل من المذهب ولهذا نفي المراءى لشيء ذلك لئلا اصحاب نعم حكاه عن ابن حنبل الفرق بينهما فافهم  
واما زوائدنا ولعله يراد بها السالك في قوله وربما فرقت بين المصلين والمختصين حيث  
ان المختصين يميزها من الالات مثلا من المصلين فان القطع بها صريح من معنى الذي قيل هو  
ما لا ياكل والقطع والمنقوص للذكاء هو الذي ويجعل في النسخ في المصلين جميعا واحتمل ايضا  
فيما بين المراءى ولعلنا طهرنا من قال واحده من القولين ما يقع الطلق والله العالم ثم ان الظن بنا  
على الغناء وصا وانما للغير من الالات لكن في الدروس استغراب الجواز مع عدم عزها بل هو حكم  
اجتهاد في الفقه بل ظنهم وكشفنا للثام ان مثل الخلف ذلك قال فيها وهل يصح بالقطع والسر مع  
نقد غيرهما بل نعم ومثل ما يقع للغير من الالات يكون دعوى بل انهم من الصنف في المشق فان كان الظن  
خلافه كان الظن كونه التزاع فانما كبرها من الالات مع الصنف او لا تشيع التذكية بها وكل حال  
فان ريب في انما هو في وان كان الاضطرار الاول لما روي من ان صفوة الملاحق الا اننا في الامور  
غيرها حتى يجمع بذلك مع انه لا شاهد ما هذا العالم ما الكيفية فالواجب قطع تمام الاعضاء الا في  
المرى بل في بد الباء وهو الاجزاء منها وهو غير الطعام والخلع هو مخرج النفس وحمله  
فوق المرى والودجين وهما وان جعلنا من المخلوق كمن الشرا والمرى كمن بعض وربما اطلقا  
على الا لغير اسم الا وادرج فلا يبرهن قطع بعضها او بعض احدها لانه من غير مثل الشرع بتركه لا  
يمكن زجها مثلا تمام التمكن هذا في قوله مشهور بل في سائر الامور وحكم الصنف الاجماع عليه بل في

الا انه لم يذكر المرى ولكن في الرواية الصحيحة السابقة وعبرنا فانقطع المخلوق وخرج الدم فلا يبرهن له  
لنا مع هذا فاسم النسخ عليها فنعلم ان السالك بل في التزاع الدروس من انه يظهر من الخلاف وما لا يبرهن القاض  
البل وربما لا يبرهن في السالك ولكن يبرهن ان في حسن مبداه من السابق ايضا انما مرادها لا وادرج فلا يبرهن بذلك  
وكيف ان مقام الصنف الذي هو عدم التحديث لا ينافي ذلك كالا وادرج فلا يبرهن ان لا يشبهه  
انه مع مرادها لا وادرج بل الذي ينفى ذلك لا ينافي الا كفاءه بل فينا فانما ثبت في الرواية الصحيحة الا كفاء  
فقطع المخلوق لم يكن سائبا له الا من حيث المصنوع وليس بجبر واجبة فان فينا لا وادرج لا يفتقر قطعها  
راسا الذي من غير على القول المشتمل ان المرى السقف وان لم يقطع قال المروى في حديثين صامير كلامه  
الا وادرج او سقمها وادرج ما فيها من الدم ضد ظهور انما يقطع الا في ذلك لا يبرهن على الا يشيع ولو قل  
ما يبرهن ما يبرهن وينفد الا وادرجه وجزءه ونقص ذلك بدفعه ولا ما في في الاصول من جبر المصنوع المروى  
وصدحبه معا رضى المخلوق حضور ما في المقام باعنا باعضاده بالبرهن العظيمة والاصابع الحكيم بل  
دعوى بعضه حضور ما بل لاحظ التسمية العظيمة وما في المقدم ان في التذكية الذي يبرهن الحكم الشرعي الحاجب الا في  
بل هو من ذلك كيف جها مطلق الاسم الذي لم يبرهن حضوره في المرى على انه يمكن ان يكونه الاضمار في  
الصنف على ذكر المخلوق باعنا ما ذكره الفلاس من ان ملاح الا في بعضه لعضبها مع بعض فانما  
المخلوق والودجين فلا يبرهن ان يقطع الباقي منه ولعله كان في الذي الشار من السؤل من في الحق كالاما  
اذا اقتضت الاضمار على احدها وكان له لذلك فذلك ذكر المرى فيها الصنف كلامه غير واحد بما في المخلوق  
وج قال لا تضار بالذي المقار من السؤل المخلوق بل يبرهن قطع الجميع لا يبرهن استصحابها بل في وجب الاضمار  
ونصفها لا يبرهن على غير وجه يمكن ادانته بل المخلوق من الا وادرج وانما الذي هو حكم الصحيح بل في  
الحائز على حقيقة الجبر التي اقلها تلك بقضية ذلك ولا اقل من الفاض ولا ريب في ان التزاع لذلك  
لما روي من الشرع والاصابع وعبرها واما السائبة ما رواه السؤل من المرى فبدفعها ان المخرج بل في  
الصالح استعماله من قطع قطع بل هو المراءى في مراءى الا وادرج في التذكية وكذا من غير بل في العلم السائبة  
مخارجا بل يبرهن على التي جها عالت للاصابع وانما القول لعدم الاكفاء فقطع المخلوق ولزم زجها



بعض السؤل في هذا البعد من احكامها على العوان لانه وان اكفى بالسؤل لانه اكفى بقطع الخلق من بعض  
غيره بل ينادى وهو من ادلت عليه الى وان من لزوم من الاوداج خاصة وح هذا الاجماع انوى من غيره على  
احادته القطع من القرى بجماعتها الاجماعا الحكيم وابقا لا استكان ولا صلات فاداة القطع منه  
بالطريق الى الخلق بل هو جمع عليه فيكون ان يكون بالخطا الى الباقي كمالا لازم استعمال اللفظ الواحد  
في معنى من معنيين او بجمادى من اللفظ هو في نفسه هذا الضم في اللفظ لان يقال ما ياداة حضور الودجين  
من الاوداج فيه وكونه من باب الجوز في غير الجمع لكن بدونه ربحان الحازا لا غير عليه لا ورت بل قيل  
ان العالبا سئلها فيما قيل الخلق كماله معناه الى ما قيل من ان الاوداج وكلامه في المرمى  
الغرض كلامه وكلام غيره باقتضائهم وسفر غير ممكن الا بقطع ما فرضه من الاوداج فاذا ثبت وجوب  
من هذه الوداج والذين باب المقدر ثبت وجوب قطع الجمع لعدم العائل بالفرق بين الطائفتين من لم  
يقصر المرمى فانه لم يقصر عنه لا قطع ولا شفا وما اعني به شفا خاصة لا قطعاً بل قيل به بالشفة وعمل كل  
حال فلا ريب في ضعف القول للابور وكذا ما من العوان من التغير المذكور بدونه ما ينفذ في الجمع بين فوجين  
او تدويره من اذ كرمه اول قسم من وجوب بل مقصود من بعضه من مراعات المجانبين انما هو الجمع  
الناس في العوج للجمع بالتغير كما هو واضح بل واول ما اصله بنفاد من الفاسدة الخلف من عدم وجوب  
قطع المرمى بحسبانه بعد نقل الخبرين قال هذا الصريح ما وصل في هذا الباب ولا دالة في معنى قطع ما نأكل  
الخلق وما الاوداج سريلا من ذلك ان قطع المرمى لا دليل عليه اذ لو اذ ما لا اوداج ما يملك بعض المائيات  
امراض لان ذلك عاربه ما قيل بل في ذلك ما جازي اولا الاجماع المحكم في نفسه لعدم ذكر المرمى في قوله  
قال الاوداج في الثانية غير هذا هو السؤل اذا المراد بها ما انما الخلفي والجمع جميع بما في سطوفهم لا يثبت  
الخلق من المرمى لا المصالحا بل في مرهاة بعضه في الجمع وهو يحصل معتم الخلق الى الودجين ولا يحتاج في هذا  
الاظم المرمى بل في الثانية ايقنا ان حكم الغيرة المواقفة له حيث لم يذكر المرمى واكتفى بذكر الخلق والودجين  
خاصة انما يخفى على من لم يلاحظ ما ذكرنا من فلازم قطع الاوداج في المرمى المتعارف وحضور المرمى  
من اللفظ هو في الخلق وح نالا كفاء في النقص بذكر بعضه على ذلك معناه ان المسمى من الاجماع

الحكيم بل قطع الاوداج المقصود من المرمى العظيمة التي يكرها روى بعض الاجماع بل قد يقال ان النقص  
والغنا وانما البيان العارض الذي هو حصول قطع الاوداج باعينا ونلا زمانا الذي المعافاة السؤل  
من لان المراد منها بيان وجوب ذلك في المرمى بغير مكان الانقضاء منقطع بعضها وهل يقدر به فقد عرفت  
التي عليه كما انك ومن النظر في كلام جليل من الناس الذين من عاينهم الرصد من الاحكام المفروغ منها  
حضر ما كيفة الذي الماخوذة من بعض المباح في قوله كثر السؤل عندنا ما ناهنا وهو معنى يعلق الاعضا  
الاوداج بالجزء الذي تكون في بعضه من الساة بالجزء على وجه ان المرمى ايضا الذي في المرمى لا يقطعها اجمع والم  
بطل بذلك وان قطع نصف جسمه ولكن لم اجد له في ان كلام الاحصاء وكان الغرض والدار على قدر  
قطعا نال اجمع وربما كان المراد من ذلك العارضة اول من خيم من معرفة ذلك وهم الذين اشبهوا بعض  
النقص من غير المرمى ويجب واهل العالم وكيفية كان في طريق الكيفية اسودا وبقية الاطمان فينبغي بالاعطية  
مع الامكان بل خلاصات احدى من المرمى الاجماع نصيب عليه بل الحكم فيها مستحسن كالنقص في حصر من سلم  
سئلنا با ما اسبق من ديجر ذهب لغير العيلة فقال لا من ذلك المرمى بعد وفي حصة الامتنان في بعض  
سئل من المرمى فقال لا سئل من بعض العيلة وحسنه انك ما انما حقيقة من حصة المرمى في بعضه فيجب  
ان يوجهها الى العيلة فقال كل ما فعلت له فانه لم يوجهها فقال ذلك فاعلمنا ولا نأكل من ديجر المرمى  
اسم الله علما وانما اذا اردت ان تدفع ديجر فاسئل من بعض العيلة وصحيح في من ابي عبد الله  
سئل من ديجر تدفع لغير العيلة فقال لا ما يبعث المرمى بعد وفي حصة المرمى من المرمى فاما لا يغير في  
لغير العيلة ان كان خطا او شذوا وحيل فلا يوجب عليه وتركه ديجر وان فقد ذلك فعلى ما ولا يجب  
فكل ديجر فلا اذا فقدت السؤل المرمى من الضر الذي على اصل الاشارة وعدم الباس والسياسة  
وح نال انفسا من المرمى ان كان منه ولو كان ناسيا مع بلا خلاف احدى من المرمى على اجماع عليه في حصة  
وكذا الله يعلم حصة العيلة كل ما من به من واحد بل يشبه بعضه الى الاحصاء مستحسن بل هو في الاجماع عليه  
ولعله كل عدم صدق في بعض العيلة الذي هو من المرمى في الضرر السابق ولا ملا في العمل في سئل في الاجماع  
التي باعرت بل صرا من سلم الثالث بل ما شيعنا معدود في الجاهل بل حكم هذا انية وان صدق عليه



التقدم بل بعد الفناء من الحضور المذموم بناء على انه لا بد من التحيل بالوجوب الى الصلوة وان حصل ما وجب يكون المراد  
من قوله فان لم يوجد العالم العاد ولم يمتنع وقوع الاحكام التي لو لاها لا يمكن اعادة بيان حل ذنبه لاجل  
التحليل انا وجب وتكون اذ لم يوجد فيكون لا اهل العلم الا ان وقوع الاحكام على وجه لا يبعد في ما بين بعض  
له من حجج الاول بل العلم من اقصى من لا يبعد وجوب الاستئذان كما جزم به في المالك ونقل ويخرج لغيره من  
لغيره الوجوب لكنه من لاجل حجج وعمل لاجل العلم الا ان يستغنى عن ذلك في العلم في الضرر المذموم  
فالتناقض ما سمعنا في كقصير العقد بالشرع لا سفيال بمقارنهم الذنب التي تتقاسمها دون الذناح معا  
وان كان قد فهم من هذه العبارة المربوطة على ما سرفعت جديدا وانظرت به وهو ما لا يبعد كونه  
والدهاب والا فقلنا ان حيد النظر ينفق خلافا في ذلك خصوص ما في ملاحظة من من القصص المذكور  
فيها الاستئذان للذنب غير خاصه وخصوص ما في ملاحظة القدر بالياء بغير القبول المذموم وهو ذنبه بنوعه  
وهو ما هو من ذنبه الله بوزنهم نعم فمرسل الدعاء ثم من الجعفر اذا اراد من قد جرح ذنبه فذلك مقرب  
الذنب احد الشرع واستطيل الضلعة ولكن صا رسالة لا صراحة منه بل ولا ظهر ولا حثالا وادارة الاستئذان  
بل العلم انكم خصوص ما في ملاحظة من من القصص وعدم التماثل ما يجنب واستئذان الجاسر الا انزع ذلك لا يابى  
يجل على الذنب المذموم من ذنبه وادعوا خصوص ما بعد ما سمعنا من مرسل كفت اللام في الا بل ثم ان استئذان  
في ما بين القصة ينفق بغير شرط المذموم مع عدم الاحكام وهو كل من عدم صدقها في الضلعة ولعل من  
ساحلة المذموم على وجه ينفق من موزن لو استغنى بوجوبه الى الضلعة واهل العالم انما الذنب من الذناح التي لا  
خلات قوى ومما فاشترطها في الاكل مع التذكي بل الاجماع بغيره عليه معانا الى الكتاب العزيز وان  
تذكر الله سبحانه وقد قيل جزم الله والحمد لله ولا اله الا الله وهذا قال محمد بن مسلم في الصحيح من حديث  
ذبح ضيغ او كبر او هلك او جده الله قد قال هذا كله من اسماء الله تسمي ولا حاس به بل من بعضه الاخر فليطع  
الله تسمي شانه في حق صدق ذكر اسم الله عليه وان كان قد ناقش بان الوقت يقتضون المراد ذكر الله صغيره  
كالاولى وكما هو في النسخ الا ربع لا اقل من ذلك الاصل عدم التذكيه خصوص ما بعد الصحيح المذموم الذي لا  
يجز من اشعار بذلك وكذا الكلام في استئذان العزيم وان كان قد قيل عدم لان الله تسمي شانه في ذلك القدر

يؤخذ من ذكره من اسمائه وهو ينفق ما لا يقتضف وعلى ذلك يخرج ما لو قال باسم الرحمن وبه من  
اسمائه المحضه او قال لا اله الا الله لا يبعد الاحتمال لعداها لم يكن ظهور بعضها على يد  
بعض القصور وعليه ولا انظر اليك ونحوه فان الاصل عدم التذكيه خصوص ما بعد احكام كون الاثارة  
فيه بياينه التفسير لعدم الاختيار بغير الاسم المذموم بل وكذا الكلام في نحو اللهم اغفر لي ما اللهم اغفر لي محمد  
والحمد وان قال في السالك الا في الاختياره لكن لا يجوز على حبان ما ذكره خصوص ما بعد احكامه الصحيح  
المذموم والمشر بكون ذلك وهو من اسماء الله تسمي وتسمي على ما في الخبرين كما في المذموم والمذموم والمذموم  
لغيره فهم بلا خلاف بل الاجماع بغيره عليه معانا الى المغيره السفيضة في المقام والنفقة في الصلوات  
محمد بن مسلم سئل ايا حيد في هذا الرجل يذبح ولا يجوز قال ان كان ناسيا فذلك ما بين اذا كان مسلما وكان  
حين ان يذبح ولا يذبح يذبح ولا يجوز قال ان كان ناسيا بطل الذنب بعد ما يذبح وفيه حسن الامور  
انه سئل ايا صباه من قبل يذبح ولم يسم فقال ان كان ناسيا فليسم حين يذبح ويقول جزم الله  
ارله وملا حن وفي جميع الحديث قد بين انه سئل عن الرجل يذبح فيقول اني سميت الله بغيره فقال نعم ان  
كان لا يسمي وكان غير الذبح فذلك لا يذبح ولا يكبر الذنب حتى يذبح والذنب المذموم من القصص التي  
لا اشاره فيها الاستئذان ومما في الاستئذان بيقول حال الرجل مند جهات املا في الادلة وهو ما في الخبر  
منه او ما في الخبر في الاستئذان وامتنع التمس خصوص ما بعد حرة العباس من ذنبه قد سفياد من قولنا ان كان  
ولا يسمي بغيره بغيره التسميات اذا كان مسلما يري وجوب التسمي ان التسمي اعتبارا وذكر التسمي  
ممتاز كونهما اصل الذنب فلا يجوز التسمي الا تقاينه الذي لم تكن ما بين المذموم ولا انظر اليك في  
حصول التسمي المغيره بدون ذلك والاصل عدم التذكيه وكل الظن بالادلة والمذاذرة العزيم فيها على وجه  
التسمي لمجاننا لا يوجب ذكر ما سمعنا من الذبح كونه الذبح وهو قال القصة في صحيحه فليسم من لم يسم  
انذبه فلا تاكله ثم لا يجوز على عدم وجوب مقدار التسمي بعد تمام الذبح مع التسميات بلا خلاف في  
نيزه كذا في الروس والسالك ومن هنا وجب على الامر بذلك في صحيحه بن مسلم السابق على ذلك واهل العالم  
هذا وفي السالك ولما قال جزم الله ومحمد بن مسلم وكذا لو قال ومحمد بن مسلم ولما في الخبرين























فان العلم في غير جرد المحول عليها فهو من انارة الخيم ولا تغلب الحكمة قد جعلنا حق الخلق ونقطه الى حق  
وقبل والقائل بعض الصدا ويوم فيها بل قال ما بين جزئيه والاول منها ولا بيان الا لما شير باصول المذ  
وقد اورد الحق من اصل البراءة ولذا لا اذن والذبح وغير ذلك ما تقدم سابقا من الامانة في هذا القاع  
وتبارك وتعالى السائل وتلقوا السور في بعض القصر ولا معا ومن لذلك سوى تلك المقاربات اذ  
الكل من غير يكون في وقت ذبحه من الغريب ما قالوا من من استلوا على الخبز فكل النعمة العبد بين قال  
مضافا الى المقام المتقدم في الصحيح في الامانة وهو سلم الفخ ويزان استلوا الفخ لا يفتقر حرة لم تقبل  
نعم كما هو الا ما به كعرفت تسلم كما هو الا قاع كما هو وضع واغريب من ذلك معنى لحرقة في الثاني الذي  
تدبرت صفت احكام النفس للفقير ولد اعمل المتأخر وكافة على الكرامة بل اعلم ما من غير ما تقدم  
العدالة واغريب من ذلك ما من العبد من حرة الذبح به اصبه من اعليا جماع الصانع من اذ لم يفرط  
صانع ليعمل ذلك ولينزع الجزاء الجور الى المقصود وهو من ذلك ومن اعلم القول بما في الاصل القول  
في حرة العلم لان يدان ذلك من كبرية الذبح فخرج هذا الصانع من الذبح الشرح لكما كثر في وكلمها  
من الصانع ان لا يخرج من باطن الملائك ما دل على حصول الذبح فقطع الاوابع الا لغير هذا المعنى وقد  
العام وكذا يكون ان يذبح حيوانا واحدا يذبح اليه ليعمل الصانع من في جبهتها بين ابرهيم الحاضر من  
ايات حرة لا تذبح الشاة من الشاة ولا يذبح من يذبح نور وهو يذبح اليه ولعله الحكمة من ان لا يذبح  
الشاة من الشاة ولا يذبح من يذبح وهو يذبح اليه ومن هنا علمه الشاة من على الكرامة بل لا اذ لا منها  
على هذا البشارة الا ان الكرامة لا يذبح بها من يذبح فيكم به من حرة وامن الصنف ولعله يريد بانتم وكشف الكفام  
الا ان يذبح ذلك فتمت ذبح الناطق بغير الغريم وليس بجيد ويزان كذا العبد والله العالم ولذا يكون ان  
يذبح بيده ما واد من انتم لتفقد من جزئ المحول على الكرامة ليعود السند ولانه وما يورث سائر الصانع  
ذلك من الرضا بينا السند من بعض الضمير السائر فيهما كما ارسله في السالك كعبد الضمير وسيرة القطر  
وان لا يذبح الضمير وان يذبح الضمير السائر فيهما كما ارسله في السالك كعبد الضمير وسيرة القطر  
وان ليا في الذبح من يذبح ويذبح عليه الماء قبل الذبح ويرى الحكمة في ذبحه وقام لها ما هو ذاق

فانهم

فان العلم يكون اذن ما سئل وقد سمعت النبي ان الله كتب عليكم الاحسان وكل شئ فانما قلتم فاحسنوا له  
واذا ذبحتم فاحسنوا الذبح ولما جحدكم شغره ولبس زينة وقادرا اذ اراد من هذا الشار وان تذاكره طيبا  
مننا انما ذبح احدكم فليبين والله العالم واما اللذان فينا مثلا الاول ما يذبح في اسواق المسلمين من الذبايح  
واللهم ولعلكم تبيرون شانه ولا يلزم الحق من هذا انه ما يذبح ليعمل ليعمل لا يذبح بل اعلم مكره الله  
من حق حسن الصانع سائر اياه حرة من شراء اللحم من الاسواق ولا يدرون ما صنع الصانع فانه كل ذكاة  
ذلك في اسواق المسلمين ولا تستلوا وانه كان من مقام دفع ليعمل الجواب الحق صحيح اذ بين ابي بصير  
عن الرضا عن سئل عن حفات ما بين السرق يذبح ليعمل لا يدري اذ كان هذا لا يفرق في الصلوة فيه وهذا  
يدعى اصبلي بنه قال نعم فانه شري ليعمل من السرق ويذبح في ما يذبح وليس عليكم المسئلة وصحبه الا حرة  
امية سئل عن الرجل ما بين السرق يذبح في حرة ولا يدري اذ كان هذا لا يفرق في الصلوة فيه وهذا  
ان اياه حرة كان يذبح ان هذا من يذبح على انفسهم نفسيا الله عليهم قلت ومثله ما علم الفقه به  
من السرق بين علم الاسلام ويجوز له وبينه من اجل الكتاب من المسلمين وغيره فاحسنوا من اعتبار  
كون السلم من لا يذبح في باح اهل الكتاب وانما الصنف خصوصا بعد ان شاربها في هذه الحاضرات التي  
كان في ذلك انما لا يعرف سرقا الله ومورد الضرر لاخذ منهم هذا وقد تقدم في لباس الصلوة  
فصل الكلام في ذلك بل لا يذبح عليه بل ما ذكرناه هنا من خبر السرق وغيره انتم فكم في هذا المطروح من  
العلم كلك فانه من المسلمين وان لم يكن سرقهم وفي ذلك هنا ما علم انه ليس في كلام الاحباب ما يورثه سرق الاسلام  
من حرة وكان الرجوع منه الى العتق ومن سرق من الصلوة انه قال لا ما بين ما يذبح في الفرائض وتفتح  
فان الاسلام فلت ذوات كان يذبح اهل الاسلام قالوا ان كان الغالب عليها المسلمون فلا ما بين قالوا  
هذا بل يفرق ان يكون العتق ويذبح في العتق اصبه بغير سرق الاسلام ما عليه المسلمين يذبح سركا وعالمهم  
سلكا ولا يسلمهم فانه اهل ما لهم وميزانه فلا يساعده العتق على بعض الامور ولكن معنى عدم امتياز  
السرق ولا يلاحظ ما تقدم من ان لباس الصلوة وقاطب والله العالم المسئلة انما يذبحها بغيره وحيث من  
حيث انما لا يستغفروا او يحسدوا في موضع لا يمكن الذكاة من الوصول الى موضع الذكاة من حيث حرة ذبايات



فيكون البصر في موضع التكثير ولم يحصل الاستفهام كما قد مر  
 الكلام في ذلك مفصلا وربما علم من بعض هذا المعنى وغيره من حيز بعضه بالجليل ومنه بذلك  
 كالصيد وقد تقدم الاستكمال في ذلك ما ليس له حضور في المستقيم بل والصدق بعد ذلك  
 بين حيزي الصفات وعدمه ولو تكن من بعض مقام الذي فالاول ما لا يفتقره والله العالم المستل الذي  
 اذا نظرت في هذا المعنى من القضاة مثلا وتبينت لخصائصها ان كانت حيزا مستغنى في ذلك وحلت  
 بالذات والاكالات من معنى المستغنى كما في قوله وقد لا ريبا في ذلك ان يعيش مثلها اليوم والامام  
 لومها السبع مثلا فلو كانت حيزا مستغنى في القضاة بين ما لا يفتقره الباطن لان حركتها حركته  
 الذبوح مما يجله في موضع المستغنى وانما كلهما على اعتبارها في حيزي الفلذ والذبح او العز  
 من الشبح في وقت واحد وفي حيز واحد ومنه والدع والتعبد في العز فباعتبار الماد والسيور في كثر  
 العنان والمصري في تعبدات والاعتدال لا يربط والفاضل لا يربط والفاضل لا يربط والفاضل لا يربط  
 من العزم ليس له الاكثر المناهزين بل في حيزي البصر بل لعلكم المراضى والبرهان الاول في المسائل  
 الناصية بعد ان حكم فيها من الناصية في حيز واحد وهو يكيد بغيره في هذا المعنى في حيزه ان الذي يكيد  
 بغيره من حيزه ان يعزل في حيز واحد من حيزه من العزم لان العزم في هذا المعنى في حيزه ان الذي يكيد  
 العزم لا يربط في حيزه ان يكون ذلك من حيزها او من الامم في حيزها الله تعالى ما فيها من رازا وحسنت  
 موم هذه اللعنة كاستغنى في حيزي الحكم والثاني منها فالذي في حيزي البصر والذكاة في حيز واحد وعلقت  
 في حيز واحد ولا يكون في حيزي الحكم انتم في حيزي الحكم كاستغنى في حيزي الحكم والذكاة في حيز واحد وعلقت  
 وهو والبرهان وسلاسل والطريق في حيز واحد بل وحيز من الناصية بل وحيز من حيزه بل وحيز من حيزه  
 في حيز واحد في حيز واحد والتعبد في حيز واحد والذكاة في حيز واحد والذكاة في حيز واحد والذكاة في حيز واحد  
 حيزي الحكم المستغنى بها او بغيره من حيزها واستغنى في حيزي الحكم المستغنى بها او بغيره من حيزها  
 في حيز واحد والذكاة في حيز واحد والتعبد في حيز واحد والتعبد في حيز واحد والتعبد في حيز واحد  
 استغنى في حيز واحد والتعبد في حيز واحد والتعبد في حيز واحد والتعبد في حيز واحد والتعبد في حيز واحد

فانه اذا وجد كذلك ولم يذكركم حيز الحكم بل من رويها بيا ان الله ما طين بعد الذكاة ان يقد ذبني في حيز  
 او رويها بيا ان الله ما طين بعد الذكاة ان يقد ذبني في حيز او رويها بيا ان الله ما طين بعد الذكاة ان يقد ذبني في حيز  
 اكثر من ذلك ثم ان القائلين ما حيزا والاستغنى في حيز واحد وانتم في حيز واحد وانتم في حيز واحد وانتم في حيز واحد  
 ما من حيزا من الذي يمكن ان يعيش في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد  
 في حيز واحد بل من حيزا من الذي يمكن ان يعيش في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد  
 فيه حركته في حيز واحد بل من حيزا من الذي يمكن ان يعيش في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد  
 البصرين وكما نعلم ان ذلك الى حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد  
 العزم لا يستغنى في حيز واحد بل من حيزا من الذي يمكن ان يعيش في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد  
 سائر الحكم او دكره حيزا من الذي يمكن ان يعيش في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد  
 ان الشرح الزمان في حيز واحد بل من حيزا من الذي يمكن ان يعيش في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد  
 والشا را في حيز واحد بل من حيزا من الذي يمكن ان يعيش في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد  
 معاني الحكم في حيز واحد بل من حيزا من الذي يمكن ان يعيش في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد  
 القوم من كلامه في حيز واحد بل من حيزا من الذي يمكن ان يعيش في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد  
 فبما لا يستغنى في حيز واحد بل من حيزا من الذي يمكن ان يعيش في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد  
 الباطن في حيز واحد بل من حيزا من الذي يمكن ان يعيش في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد  
 يوم بل من حيزا من الذي يمكن ان يعيش في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد  
 استغنى في حيز واحد بل من حيزا من الذي يمكن ان يعيش في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد  
 الزيادة وحيزا من حيز واحد بل من حيزا من الذي يمكن ان يعيش في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد  
 الحيز واحد بل من حيزا من الذي يمكن ان يعيش في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد  
 فانه نابل للذكاة في حيز واحد بل من حيزا من الذي يمكن ان يعيش في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد  
 حركته والدم اما الشرح في حيز واحد بل من حيزا من الذي يمكن ان يعيش في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد او نصف يوم كما في حيز واحد



الاضاف على الرجوع الى العلامة الواردة وحل الذي يجده من الحركة او خروج الدم المعتدل كما اخبر به العلامة  
 الطبيب فان العلامة في التغير وانما ينشأ عنها الحيض بعد الذبح فهو حلال وان بين الموت وبينه  
 فهو حرام وان شئنا انما نأخذ بالحركة القوية وحروج الدم المضر المعتدل لا المتأخر فان لم يعلم ذلك  
 حرم وفقد واذا علم قضاء الحيض بعد الذبح فهو حلال وان علم الموت قبله فهو حرام وان استبرأ حاله  
 لم يمت على الموت انما يخرج الدم المعتدل او حركته فذلك على استيفاء الحيض فان حصل احد ما حل والا  
 كان حراما وقالوا لا يشترط الموت انما حركته حركته القوية وان ظهر الحركه مستقر كما  
 جلد وان استبرأ ولم يخرج الدم المعتدل حرم وقال الشافعي والمحققان لا يشترط الاصل الا من من الحركة  
 وخروج الدم المعتدل في محل ولو علم عدم استيفاء الحيض وقت الدرس ولو خرج الشرف على  
 الموت كالنظرة والوفقة والمزجيه واكمل السبع وما خرج من قضاء الحيض فحله استيفاء الحيض  
 فلو علم موته قطعا في حال حرم عند جفاته ولو علم قضاء الحيض فهو حلال ولو لم يشترطها ما يجزئ  
 الدم وقال القمي في كتابه المام اذا خرج الشرف على الموت كالنظرة والمزجيه والوفقة واكمل السبع  
 وما خرج من قضاء الحيض فحله استيفاء الحيض فلو علم موته قطعا في حال حرم عند كثر المتأخرين وان  
 علم بقائه فهو حلال وان استبرأ استبرأ بالحركة الغير بعد الذبح وحروج الدم المعتدل او ما حل الخلال  
 وقال الشهيد الثاني في المسالك واعلم انه على القول ما عينا واستيفاء الحيض وعدمه فالرجوع بين  
 الى قولنا لا حلال الصبي للظن الغالب باحدها فان ظهر به احدهما على علمه وان استبرأ حال  
 رجوع الحركه بعد الذبح وحروج الدم المعتدل على ما تقدم فبشره الميزان ذلك من كلامهم المفسر  
 على الشريعة فحق العلامة كونه اذالة على الاستيفاء وبقيته ان يتركها اذا كانت وليا على الاستيفاء  
 حائيا لا كقضاء ربا اشبه فرض وجود هاجع العلم ما يقاوم واللازم من ذلك سقوط اعتبار حلال  
 الشرط فان ما قد انما نظر فيما علم عدم استيفاءه مع وجود العلامة المقتضية انقضاء ما بين  
 الجهر على القولين انما على القول ما ينشأ الاستيفاء من انقضاء الشرط وما على القول بعدمه فلا  
 حل منهم بوجود العلامة والمفروض انقضاءها وبقائها مكانا لم يلزم من ذلك ما بين العلامة المذكورة

لا يخرج

لا انجيب القطع باستيفاء الحيض بل هو امانة نظرية يحصل منها الظن به مثلا يكتفي بها جامع العلم لعدم  
 الاستيفاء ولا ان الظن لا يفي من القطع اما مع الاشياء مثلا فانع من انما ردا فبعد الظن بدورها  
 الاصل في اللانم بين وجودها وبين الحيض الكاين في كل منقطع فرض وجود هاجع العلم ما يقاومها  
 كما ذكرناه اوله واعترف به الجيب المنع ومنه يعلم ان كل منقطع ما ذكره من الجواب المنع خال  
 لما قلنا ان يقول ان مقتضى ما ذكره العلامة لا يشترط الاستيفاء الا كقضاء ما بالظن في هذا الشرط  
 بغير الاكفاء لغير العلامة لا فادنا الظن بالاستيفاء ثم اجاب عنه بان بعد تسليم الاكفاء بالظن ان  
 الظن انما يكفي به مع انتفاء المعاض وهو هنا منقضى فان المراد عدم الاستيفاء وينبغي فرضه  
 العلم او الظن بالانقضاء مثلا فليعلم الظن فاصل من الامان وهذا هو مقتضى صورة الاستيفاء او قد عرفت  
 انه لا وقع لهذا الكلام من اصله بعد ظهور الادلة في اللانم المانور عليها على ولا يمكن فرض وجود العلامة  
 مع العلم ما يقاوم الحيض الكاين في كل منقطع وليس هكذا ان العلامة من الحيضين من امارات الظن بل انما  
 ان ذلك امر متيقن ولعلك تعلم انه لا دليل في الحركة وحروج الدم على استيفاء الحيض ما يقع العلم ذكره  
 بوجه من الوجوه فليس يحجج الا الشك الذي لا يفي في الحقيقة الظن ولا غيره ولم يلزم فيه من الحيض ما يقع العلم  
 ذكره ولا يميز ذلك كما هو واضح في مقتضى حصول العلم ان حكم بالحيل وحده ينبغي فرض وجود هاجع الحركه  
 لعدم استيفاء الحيض كما انه لا يمكن العلم ما يقاوم مع فرض انقضاءها كما اخبر به الجيب المنع في الاستيفاء  
 ما قاله عدم اعتبار العلامة مع العلم بالاستيفاء ووجه العلامة انما اضيف للادلة على الاستيفاء رفع  
 فرض العلم بسقط اعتبارها لا نقلا لغير ما يلزم من العلم بالاستيفاء ان يكون الحيوان ممكن لغيره وقد ملوسه  
 وليس كل ممكن لواقع يجوز انه يكون ممكن لغيره له لغيره فبشره الميزان ذلك من كلامهم المفسر  
 الدالة على القيام لا تافق نعم لو كان المراد العلم بالاستيفاء قبل الذبح فغيره انما والعلامة للعلم بالقيام  
 لكن فرض العلم لغيره لا يفيق من وجود العلامة فلا بأس بغيره فبشره الميزان ذلك من كلامهم المفسر  
 الاستيفاء حلالا للكلية وان لم يكن محتاجا اليها في الحكم بالحيل والاشرف ذلك بين وكيف كان فقد ظهر لك  
 ان العلامة في انشأ الاستيفاء لا تظهر الا مع فرض العلم بعدمه مع وجود العلامة المذكورة وقد عرفت







من بعد غيره كالأبناف ذلك ما تقدم في الصيد من حيث العلم ما يشاء والمراد بالصيد من الصيد  
فمن شك في اشتراك غيره مع علم على مغلطه الظن والعلم لا مكان الفرق بينهما لعدم العلم بحصول السبب  
المقتضى لعدم استفاد الحق في الصيد كونه في الذبح والألم لم يعلم ان الزاوية حصلت حيزه من غير استفاد  
وعا كذا في الذبح لم يضر اشتراك سبب آخر مع عدم ذلك يظهر لك في جواب بعضهم عن ذلك كونه  
بؤثره في الاستطاعة لا يستلزم بؤثره في الذبح ايضا لان كون التذكير الصيغة هو ما خرج وهو ما لا  
وليس هو ما طردا ولا كذلك التذكير الذبح المبرر فما قطع الا واطح مع الحيز وان مات بعد ذلك  
ليس من حيث ان مقتضى عدم الفرق بينهما في ذلك الا ان التذكير الذبح لهما العلم بعد استفاد حيز  
الذبح بعد الذبح على خلافه في التذكير الصيغة ومع فرض كونهما كالألم في بؤثره في الحكم كاهر واضح  
هذا وقد ذكرنا بعض الناس الذين غلطوا في هذه المقام هو ما تقدم في مسئلة تذكير الصيد المدرك  
تكون من ان العلم بعدم استفاد الحيز صيرورته في اشتراكه في حال وقوعه في الذبح ولا يجعلان يكون  
ذلك ما فهم من قولهم لا يمكن ان يثبت اليوم والا يام فانه لم يفرج الحيز ولا يمكن الحكم بعدم الاحتكاك  
والصيد الذبحا وكذلك ما لا يطرد بعد فظهر انه مغرور لا سيما اذا فرك حتى خرج تمام دمه  
ومن يحكم بغيره الذبح صح فليس يظهر الا الى بعض الاخبار كما مر ومن لم يفرج هذه الاخبار حكم بعدم  
لزوم الذبح في ما سئل عنه من استفاد حيزه الصيد لما عرفت فاختلط الامر والالتفات الى ذلك  
من غير استنباط لا يفي على انه لا حاصل له لعدم الفرق بين الذبح والصيد ذلك بل الضرر  
في الاحتياط من وقوع الذبح على الميت وصل المتناقل في الفرق الظاهر منها في الصيد بالنبذة الى ذلك  
كاهر واضح وبذلك كل من نظر الى حيزه في الذبح الجواند وان كان مفرقا في الوقت ليس من غير الذبح على  
وجهه في الذبح بحيث جعل حيزه من غير استفاد لاحتلافه في ذاته وفي حيزه وحصوله في الصور والذبح  
ثم بشرطه في الذبح بعد الذبح وخرج الدم حتى لم يبق الا في الذبح جيا وانزله ذهب دمه بعد  
الذبح فانه اذا ما استفاد الحيز هذا المعنى فحيا ما لو كان كما عاينوه اليه ما ذكره الكركي في  
حاشية الكتابين انما يعلم ان استفاد الحيز الذي ذكره الصفة في حيزه الغدلة والدم الغدلة هذا

انفق ويكون المذبح ما استفاد الحيزه اصل من احوالها ما يشاء الامر فان كان هو اليه بقوله انما سأل في  
حيزه الشاغل في الحيز في حيزه من القوس الصيد حيث قال فيها فان ادكره حيا فذكره والا فلا  
عليه بل في ذلك الا انه خلافه من ذلك كله فظهر لك وجه النظر في احتكاك من من ما اذا من غير استفاد  
الحيز ما عرفت في بؤثره وهو ما يكثر السؤال عن ذواتها هذا وهو ان الذبح لو فرض حيا لم يضره  
بسبب عدم قطع الا وخرج من حيز الذبح ثم نادى ذكرك ذلك ما به يقطعها بعد القطع والفرق  
بغير الجواند حيا لكونه حيزه من ذبحه منقطع ما ذكرنا في حيزه حيزه حيزه وان لم تكن مستفاد  
ما بعينه الذي ذكره نعم بذلك من حيث عدم حصول قطع الا وخرج معلقه لهما ولا انزل اليك  
ما يشاء في السبب في التذكير لغيره والاصل في حيزه ولا ريب في ان احواله لم يكن احوالي واهل العالم  
السئلة انما اختلفوا في حيزه ذكرك ملكيتها وكانت ما تفرق فيه لساكنين بل خلاصه ما فيه  
بينا بينه كسنة التام اجابوا كما في حيزه الا من بعض العائنه ولعله ان حيزه مضافا الى المثل وان لم  
اصبه فظهر ان حيزه قال للشيء ما رسول الله ان اوجب على نفسه بدنه وهي بقلب مغفون  
فقال اوهما ولا ينهما ولو طلبت باثمة لغيره ما عاين اراة الكفاية من عدم الملك ما بعينه البيع وكذا  
المرسل على من في حيزه فلا يسدل بها ورسول ان سجدت في الصلاة ولا تسلم الا بعد  
العقادة لوجود الغنوة ما يشاء ذكرك الا حيزه طامس ورسول حيزه من الذبح والفرق على الوجه  
مسارها التا في الجوار الملك على ما في المسالك وفيه ما يردح فلا ينفذ تصرفه فيها بيع ولا هبة ولا ابراء  
بها ولا حيزه بل لعل نفس الشاة بعينها حيزه ينفذ ذلك بل في البيع نفعين بالبيعة حال الشاة من  
البيع وان لم يلفظ ولم يشعر ولم يعلقه وفي الذبح ولو كانت في ملكه فثبت بغير حيزه حيزه  
ملكيتها ولعلها ابدانها وان اقلها او ينفذها عليه فيها يوم التفت وان اقلها فيه فقبله ارفع الشاة  
من الذبح فليفرج به فيها ولو امكن شراء اكثر من واحد بعينها فقبل ولو كان جزء من اخرى ولو فرض  
من واحد كاهم من نفع واحد من نفع واحد به ولو وجد ما يبيع اعيانها فقبل من واحد ولو كان  
ما لا يدس ما ذكرناه ولو فرض ان اعيانها فقبل ما يبيع ولو كانت او ظلت بغيره فقبل من واحد



فيهما اداء وان كان بعد الايام فنجبا قضاء ولو ذبحها غيره من اجزائه وقربان الارضها بعد فان  
قلنا انه يصدق به ان لم يكن الشراء به وقفا لا وشا اذا ذبحها غيره فلا ملكة لها وان قلنا بتقييد  
صحة ولا مثلا ولو مات من غير قسط فمهرها على ما لها ولو ذبحها غيره ولم ينعن المالك لم يجره وان نوي  
عنه اجزا ولا ليطا استعجل الاكل من المنذرة ونعير ينعير جعل هذا الشاة اخصه ولو قال الله على  
الضحية هذه فقلت ولو اطلق ثم قال هذه من ذرية فق الغيبين اسكال وفي ما بين المراء بينهما من الغيبين  
امان لحدوها وجوب ذبح المعية ما طمت سليمة الثاني البرائة من الذر ولو قلنا وتبين في حد  
اذا الاول وانق بالغيبين لما روي وعظيمة انه قال من مابين الضحية فلا يبدل لها ولا يملك يقصر  
من سبها في الهدى الضحية الغيبين الذبح ولعلم بتقدم نذر ويحصل عدم الغيبين لما روي في النجف  
شرك سلبا في هذا اياه والشرك انما يكون بالفضل ولا ماله القاء على الامتلاك وفيما وجه بين خطا  
الاولي تجوز ان يراد به المنذرة والعين والجل على الساقين شايين واما الثاني فيمكن سبب فسد على  
ان يثبت كونه من ضرورة التزاع ويمكن ان يقال ان قربانها عليك ثمة قبلها فقلت ما لغيره الاول لا  
الثاني وكذا ان عقد ما بينين وساتان حج القران وليست لها ثمة الا في الضرورة ان اسكال ويجوز  
فيما سداها واما المعنى الثاني فيحصل كغيبين الزكوة وهو ضعيف لا يستغنى عن الذر بالاحضرة ولا يبرر الا  
جهالتك هو قوي بناء على تعين ما لغيره ما لغيره من ذرته ولو نذر من ذلك هجج كالدين التي يمكن  
ولما عليه ومع نذر الغيبين لا اسكال في البرائة وكان انما هم هنا على الغيبين ما لغيره من ذرته ولا  
ما بينا انه لكوننا من الهدى الذي حكمه كل ولعل لان الارها مال مطلق فاشبه الدين والعرض كونه  
خطا بل يكون حج لا يذبح الغيبين فانه ينعير في ذرته من ذرته ويبرر او بعد فقلنا على المنذرة  
الدين ما حكمه فاسالك من بعض من عدم ذوال ملكة منافع من ذرته من السائر حق بذبحه ويصدق بالعلم  
وله بها وادعها كما لو قال الله على ان اسكن هذا العبد فانه لا يملك ملكة من الاياضات ولعلم ان الدين  
الماتر وقد رده ما يندد اسرا الى العزب بين الامرين في هذا مطلقا ثم فيما سلبت فان نذر الاية  
بقتضيهما ودفعا حاشا ينفق محاسن لو نذر ان يكون ذلك الخيل صدقة فقلت ان نذر ان يعقب او

يصدق

او يصدق فان السحق عليه هو اطلاق الضحية على ما اراد الصدقة به فالنذر ليس هو المال بل الضحية التي  
عليه فلا يخرج من ذلك بدونا ومنه بعد لاعتضا ومن وجه الفرق بين نذر الخمران صدقة وبين نذر  
يصدق به الضحية على حدة نذر بغيره السبب وقد عرفت ما في كتاب الغنن ان غلاما من الموافق على بلان  
البيع العبد المحض من المنذرة عن نفسه وهو واجبه المبيع كما تقدم الكلام فيه سابقا كما انتم بطر من كلامه ان  
المقام من نذر البطل الذي قد تقدم سابق كتاب الغنن الا في هذه المظن وادلة النذر كون من المراء  
لان سبب يفيوم مقام العتق والطلاق والتكاح والبيع والاحيازة وغيرها فان كان نذر نذر فقلنا  
اشاء محضين وصيغة محضه وعلى كل حال فليس المقام من قطعها وان كان محبا عليه هذا ما بينهم فقلت  
ذلك المقام الذي لم يورث الفاعل به الا القاتل وبعض من يضر على انك قد سمعت ما ذكره السيد ومنك  
من الغيبين ما يشاء الغيبين فلا يذبح فقلنا على السبب لا الغنم له من اذلة الضحية اوصى حكم او من مراء ذلك  
وانه فاشتم منه بعض الناس بانها ما يضر في الذر وهو يبرر وبذلك يظهر لك ان المقام لخصه لغيره  
نذر التناجج ومن هذا بخلاف افضا من نذر على الاضحية ولا ملحق بها الضحية فقلنا من نذر على نذر فقلت  
فما في آخره ان نذر به ثم جدد في نذر وهو انه بناء على تعين ما لغيره ما يشاء الغيبين من ذرته فان  
فائدة النذر في ذلك ويمكن ان يقال به يصلح الا نذر هذا ما لا يشاء مدونه ان انما كانت الحكم الفاضل منه  
ظهور كلامه في الاشارة الى نذر الغيبين المذكور ومن هذا يمكن ان يترك لا يفرق بين الاشارة المذكور وبين  
النذر الذي ليس به الا اشارة الى نذر وهو من اشارة الغيبين ولا في على ان اصل الحكم المذكور لا يفرق من نذر  
وربما بان انتم ثم كتاب الحج نوع نفع له وادعاه العالم وعلى كل حال فلا اسكال بعد ميرة من ميرة  
مسئلة انك يا ما ترون في نذر لو انتم اهو ولو نذر بغيره ما يصح الحكم او الاجبة كما عليه للفقهاء او شيئا  
لعموم من انك بغيره ما اوجهاكم مثلها انما هو لو صدق بما زيد من واحد وجب فان لم يصد بغيره  
اشري ما دونه بل قد سمعت ما في الدروس من اشارة لغيره شخصا ولا ما يبرر ان العبد المرفوع من نذر انما يصدق  
فقلنا انه ما يذبحه ولا يذبح لغيره لاجل العبدان ولغيره لان ملكه ما عليه وسحق العبد قد هلك فقلت  
الاضحية والغنم المصنوع من انك نذر فقلت ما حق الدين في الضحية والضحية وجب الشراء بها ولو ذبح



لأنه يتبين من اختياره في العاشر واجبات في اختياره نعم في السالك من ان لو افقد الاشياء في الفصل شرعي بها  
لما وفر في حجبها لانها قريبة من الحقيقة من فقرة الدوام ولو افقد جميع ذلك فصدق حجبها ولا يجر  
من اشكال بل منع لعدم الدليل وما ذكر وجب اعتباري هو ونحوه يذكر قريبا للدليل وعلى كل حال  
فلو نزلها اختياره وهي سلمية فغابت ميبانغ من اختياره فضلا عن جزمه من دون فريضة فحقها على  
واخر ان لان العرض لغنا وبشاء حاق بدو الماتر وقال سل العالم في ابي عبد الله محمد بن علي قال  
اشترت كيشا لا حتى يبعه فاذني فاختار من الالبه فسلطت رسول الله من ذلك فقال حتى يبعه  
وكذا العوشت او عشت او صامت من غير فريضة لم يضمن وسقط عنه خطاب الذر بل والا فخير لنا  
عرفت نعم لو وجدت بعد ذلك فحقها في يوم الا فخير بل يسهل مع ما في شر من انها تدفع قضاء فيه  
نظر والله العالم انما مشروعه في اختياره فخيرها يوم الخوف ولم يضمن صاحبها او لو يجر من يومه  
اعا تنازل للاصل ولعدم سقوط البنية المبررة فكل من مل ما يذره وان انقض فغيرها نعم في الفصل  
لها مشروعه وان لم يبره للاجتماع كما مررت ولما في كشف اللثام من انما فاذر ذكرها اختياره  
حصلت انهم من النقص فبذلك ان يفرق ذلك في الذر وان كان يبره في كونه في السالك ما بينا  
نعت للذبح الذي قد وضع مشروعه بنا فحما حيا لها وفيه فمررت انه يبره في بناء على اعتبار البنية  
من الناس فخره ولان فغيرها للذبح فغيرها الكون وان لم يبره من صاحبها وكان له ان يبره في  
مالك ولكن تدفع في الاجماع هذا الذي يدل على المسئلة ان لم يقل بتوقف الامر على الاصالة والا كما  
دليل دليل الفصل بنا على جزمه فبذلك في ذلك فتم جيدا ثم انه هل يجب على الذر ان يرضى ما نقص  
ما يذبح الا انما لا يرضى لعدم للاصل لعدان لم يفرق عليه شيئا معقولا بل خفف من مؤثره وبنا على بلوغه  
لان اذ انزل الدم من المالك معقوده وقد مننا عليه وبنا ان ذلك يبره لا يضمن واعتقت من طهر من  
من النقص لانها ان فغيرها في الوقت سعة فغيرها الارض لانها لم يضمن فغيره وان حاق ولم يبره في  
ما ليع الذبح فغيرها ان لا يرضى عليه فغيره الرشد وعلى قدر الارض فغيره كونه للصحة لانه ليس من غير الاجابة  
المسئلة الساكنين وبنا على كونه لم يبره في الاختيار الذي ليس للصحة منها الا الاكل والاشكال ان دليله يبره

الفضل

الاعتقاد والله الاقوى كارتس العيب في فريضة من شاة او جزمه ها او يصدق به على النقص  
السابق في ذلك مع عدم صدق غير الذبح والخوف من الاجتناب لما اذا قلنا مع ذلك فغيره في وقت  
السالك هو كما اننا لان لا نعين العيب بل لا الما للذبح فغيره في وقت النقص فغيره في طهرها من  
فك بكن القول بالاجتناب من غير الذبح خصوصا بنا على الضرر والله العالم ثم على فغيره في ضمان  
فالوصية ضمان فغيره في عدم ثبوت الارض عليه بالذبح وبنا على ان ارض الذبح وبنا  
القيم وبنا منها من الذبح كافي صورة الانكشاف واكثر الامرين من بنية وبنا في الذبح لانها من الذبح سعيها  
بعد الذبح سعيها وقال السالك بعد ذلك الاحتمالات فقال وهذا بطل وكل من فغيره في ذلك  
لجلا ان الاحتمالات لا ينفصل ولا يذبح فغيره في ذلك لا يضمن عليك ما فيه ولا ما في اشكال العرض بين  
الاحتمالات الثلاث والثاني ثم ان كما اصحاب هذا ان القول للشرع بالخير وبالارض والمطالبة  
بها التاثير دون الحاكم وانصارا في الشاة يذره للفقراء ومقتضى الفوائد العائرة نوت  
لحكم الذي ولهم لذلك لان الظاهر عدم انقطاع بنام ولا يبره يذره والله العالم المسئلة  
السادسة فاننا في الاختيار وصارت واجبة لم ينفصل استصحاب الاكل مختصنا بالطلاق  
الادلة بل اوقنا ما يستجاب الصدق فغيرها كغير الشرح لم ينفصل هذا الاكل من الذي هو من احكامها  
عنده وان لم يكن على وجه الاستصحاب فغيرها في الضمان فغيره من الاكل من الاختيار المذوره وبنا على  
الزكوة الواجبة والكفارة والهدية الواجبة فغيرهم وهو واضح الصفت والله العالم المسئلة  
لا اختلاف في وقت ولا اشكال في اجاب المسئلة فغيره في الاجماع فغيره عليه والضرر  
مستحب بل هو فغيره في جميع ما لا يحظر ما لا يحظر من الطاق من ومات من قالماء وبنا  
في بعضها من انه ذكر لا يبره عدم اجابها الى الذبح وكذا فعله فغيرها على حكم صيد البر والبحر وفرد  
فغيرها على طهرها لا لا يبره فيها على ذلك بل على نفس البنية لا يقتضيان ذكره في صيد كغيرها  
كان كالا يقتضيان ذلك في صيد البر بل هذا وشبهه فغيرها على كون الماء طهورا ما لا لا يبره في  
الظهور فغيرها في صيد الصيد فغيرها في ان يكون ما لا يحظر الا اجابة من الامايت والاريا



التي لا تدل على أصل الجوان الذي قد ثبتك فالشع ان منه منه ومنه صدك وان التذكرة من التذكرة  
 الشبهة المحزنة الى التوفيق ومن هنا كان المعروف به لا صاحب لها لعدم ما مع الشبهة  
 موضوعا الشرح كما ان اصل عدم حصولها مع الشك في تحققها بعد معلوميتها لا وضاحتها  
 العالم وعلى كل حال قد كثر في تلك النقطة عليها اعتراض من الماء جامع عدم عوده الى الماء وموته  
 فيه وان لم يجد في شئ ما وصل الى من مضمون الباب لفظ الزبور بعد السيل في الاحتياج من ان  
 عبد الله في حديثه ان قد بقا قال له واليك منه قال له واليك من ذلك الجوهر فقال لا ما بيننا صاحب الجوان  
 يموت من ذات نفسه ولا تلبس له دم وكذلك الجوارح لم يمت في جوارحه من الماء ثم يمت في  
 من سيد الجوارح للتمسك بين يديهم ما لا يمت ولا يمت وكذلك الجوهر فقال لا ما بيننا صاحب الجوان  
 اخذها وفي خبر الكافي في حديثه من الجوان صاحبها الجوارح قال لا ما بيننا صاحب الجوان اخذها  
 وفي من الجوارح في حديثه انه سئل عن سيد الجوارح فقال لا ما بيننا صاحب الجوان اخذها  
 فقال لا ما بيننا صاحب الجوارح اخذها في حديثه من الجوارح فقال لا ما بيننا صاحب الجوان اخذها  
 اولي وان كان متنازلا للاخراج من الماء كما ان الله اعلم من متنازلا وله لطف في اننا لا ندله  
 وهو من ومنه ما ذكر في التكملة من انه لو وثب فاحته قبل موته وحل وكذا لطفه بعد  
 ايضا للماء عند صفاته الى الصلابة لا جامع العضد لعدم حداثته في الثاني وحضور جميع على  
 حقيق من اجبه ولا قول الله حكما لا نقاش عليه وكذا التكملة قال سالته عن تكملة وثبت في ظرف  
 على الحد من التوفيق هذا سئل عنها فقال انه اخذها بثلث ثمن ثم مات فكلمها وان مات قبل  
 ان اخذها فلا ناكلها ولا بنا في ذلك قول الباقر في صحيح محمد بن مسلم لا ناكلها بثلث ثمن من الجوان  
 وما نصيب الماد منه فذلك الزك والوقوف الى سيد الله انه سئل عن الذي نصيب منه الماد منه  
 الجوان لا ناكله بعد قبضها بما انما لم يات به من ذلك بغير الشان تذكر السيد انان السيد عليه  
 على ان لا يموت في الماء فهو كجوانه الباطن الذي هو عين السيد الموفق الذي هو التذكرة المحرقة  
 ولعل هذا المعنى لطف عليه في بعض النسخ اسم البنية كقول في الجوان وهو ما لم يمت في التذكرة فذكره

الجوان المتفرقة على منها لا وراج ونحوها بل في السيل في بعض النسخ كتاب على ما اصاب الجوارح من  
 الجوان والسالك اجمل اكله فالسيد ذكره لا ما بيننا سيد الجوان في التكملة في حديثه بعد  
 الموت في الماء ولم يمتها لكن بثلث ثمن الجوان والشيك ونحوها وان لم يمتها صاحبها مع مدتها  
 ما يصاد بها في الماء لا في سلع مع ثلث الصغيرين لا يمت عليه من غير واحد من الاحتياج من ثمنه بل في  
 عن حصول التذكرة بذلك وهو ليس خارج ولا خذير فلو كان سيد ما علمت به كما ان السيد الغليل الذي  
 سئل عنه وعلى كل حال فيكون التذكرة ما سمعت بل من الشئ في التوفيق لعل باد ذكره خارجا من الماء  
 يضرب وان لم يات به بل من التذكرة في كتابها لعل من وجع من الماء جامع وموته جوارحه وان لم يذكر  
 فلم ينظر اليه ولعل في حديثه من ان سيد الله ان علم كان يقول في سيد الله اذا ذكرها وهي  
 تقطرب وتضرب بيدها ونحوها في حديثها وضربت لعلها فذكرها سيد الله بين يمينه وخلص من رداء  
 فالتذكرة التي تقطع على السيل تقطع في حديثه فالتذكرة ورواه في التكملة من ايات من رداء  
 باقتلاد في القاطرة دون معناه والحق كالصحيح من سيد الله ان علم قال ان السيد والجوان في حديثه  
 من الماء هو ذلك ولا يمت الجوان ويصعد والملك قد يكون ابقه صفا الى الصغر الى التذكرة لعلها  
 الجوارح من السيد مع الظاهر انما من جوارحه ومات في الماء او العلم كبره مكان فواحد هما سلك  
 ابا عبد الله من سيد الجوارح للملك اكله قال ما كنت لا اظن انظر اليه وشهد صحيح محمد بن مسلم في حديثه  
 وفي حديثه من سيد الله قال سلك ابا عبد الله من سيد الجوارح قال ما كنت لا اظن انظر اليه والسيد عليه  
 والاندلسيها وانهم لا ان تشهد بنا على ان سيد الجوارح لا عبره به وانما العبرة بنظر السليم الى العلم  
 به ولكن في ذلك كله وفي المتن في حديثه وفيما في التكملة من عظمه للاصل بعد المحرقة العضد السائبة بال  
 الذي لا يمتلئ العضد بل يمكن ان يمتلئ من الجوان بل لعل قوله في حديثه في سيد الله من سيد الله  
 السيد عليه به وبه بل يمتلئ الاولك في حديثه في الاصل من في الاصل من سيد الله في صحيح الاجر في حديثه  
 بل في حديثه في الحديث قد يكون ابقه شعره بالسائبة باقيا راداد رادها صيد انما اخذها جوارحه  
 ردا مع رساله وانما راداد من معا فذكره في حديثه من وجع ونحو من الجوارح انما قد لطفه في



السك بالخرم ما جازا السيف على خبزه والفتح وغبرها من اجزاءنا الا ان الجواب عام و  
العبارة بعمود دون خصوصه مضافا الى القليل العام له ولغيره ايتم خلافا للعلم فقال ليل  
ما مات في الاذ الحرة للعبد للصحيح عن ابي عبد الله سألته عن الحصى من الفصيص في الماء هل  
فيها الجنان فبوت اعيننا فيها قال لا يا سريان تلك الحصى انما هي البجاري وحيثما كان  
مسلم عن ابي بصير في القيل يصب في الماء ثم يجمع الحصى ويتركها مضوية وبانها بعد ذلك  
وتدفع فيها سكين فتن فقال لما علمت به فلا يا سريان ما يجل ما رفع فيها الا انها مع فصرها من  
الخافه تلك الامور العضة بالبرق العظيمة بالاعمال اجامع من بين الموت في الماء او  
المخلوكون الحصى والشبك في مكان يكون الماء منه مدا ويجز لا يكون موت السك في جنابها  
وصبره ورفه في الاثر العضة للمات الصائد باعنا ركونا ما علمت به بل لعل القليل بذلك  
بما ذكرناه بل يبل في المخلو الكون الميت خارج الماء لان الاصل في الجوع وان كان فيه  
ما منه والله العالم ويكنان في كل السك باعنا في ذلك في الاخذ سلاسلك والناقل  
التيح في حكمه لا يجوز للمخلو موت في ذلك في الماء وما الى الماء ومات في حرم ولو كان قد  
تت ذكوره لما حرم عليها والوحيد الحيوان وقانا لله لا نه صدق ما لا يخرج الا خلافا لاوله الطير  
فقال من قوله في النص السابق هو ذلك الذي لا يتاخر حرمه لو مات في الماء بعد ذلك اذا اضاء انظر  
فيه مع ذلك عدم موثقه في الماء نعم مرسل لا يحتاج الى السابق قد شهد لذلك بل وروايت في  
بعض الروايات في الجاهل فيها ان الله بارك اهل وحيد ذكوره موثقه كاهل الجنان وحيد كاهل  
موثقه لكن مع ان الاول مرسل وفي غير الكتب الاربع ولم يذكره القضاة في الكتب الاستدلالية  
لم يجد احد جعل حصى في الماء يمكن القطع بعدم انما بالمرتب خفيفا لا يفت في ذلك في روحه فالتحجب  
الحواشي ما روت في علمه لهذا لو قطع منه قطعة بعد من وجه فهو ذلك وان عاد الى الماء سواء  
ما في جنابها كما في غيره من نعم لو قطع منه قطعة وهو بعد في الماء حواشي اهل لا تفرطه ما روت  
من وجهه في ذلك في العين والاذن لا يفتق ذكوره تلك القطعة ما جازها كاهل وافتح والله العالم بل هو

بالطاف

السك بالخرم كما هو مضاف من النص من اعدام اعضاء النسيه فيه للاعلان فيه نصا وقوى الق  
لا يورث عليها السلم نعم لا يورث في اخر جنه جازا فاشهد علم انه ذكاه ومن ذلك اعلم الوجه  
فيما ذكره والحق وعبره بل هو المسمى من انه لو اخذ جازا واخذ حصى هو او مشرك فخلاص من كذا في فاته  
بده صل بل من ان ادر ليس الا جازا بل جازا ما من تلك الضمن الغريم ولا ريب في ضعفه وان اصاب  
منه من دهره لعدم دليل بعد الاصل القطوع بل هو في ومضى ايضا والاسلام في الذكيرة في مناهج  
السك في النص على ما عدا خصوصه ابي القصور في ابي القصور الشعر في جيلها وبين تذكرة الحيوان  
ما عدا في النسيه في النسيه وروايت ذكوة السك اخذ او صيد وخبر بل هو المسمى في النص على ما عدا  
ودلالة لا بناء على ما لا يشترط ان لا اخذ السلم لانهم جازا كما من ذلك الاستبصار فيكون اهلهم  
له في نسيه وفيه من الماء ينسب في اخذ السلم وهو صيف جازا لان الماء ولو نسيه في اخره مشاهير  
لا يصح مع ما لا روت نعم لا يورث كاهل جازا في بدخ حصى بل هو صيرها انما مات بعد اخراجه الى  
في الاخر جازا حيث يكون مذكرا في اخذ او صيد من النص السابق لان الاصل عدم  
التذكير من المخلو اخذ طابا او صيدا في الماء ولا اصل يصف بصغير في صله وفيه كاهل السلم حق  
يكون قاطعا لذلك كاهل وافتح بل هو سوا ذكوره في بدخ سلم سكت من حصى كاهل وان لم يال بعد لا كما  
او قاطعا وان كان قد يشك بناء على حواشي الا فتقاع بمنه السك ولربيد هه فان رجوع في بدخ  
نعم من تذكرة النسيه في السلم عليها والله العالم ولو اخذ واحد واحد في الماء فاته لم يورث وان كان في  
في الاثر وقانا لله لا نه مات جناب جنه في وفي صحيح عبد الرحمن سكت باعنا الله من السك مجازا  
ثم يحصل ويثبت ثم عاد الى الماء فبوت فقال لا ناكله لانما مات في الذكيرة جنه في وجه الخمار سكت  
باعنا الله من حصى صطا وسكت في جيلها جيلها وارسلها في الماء فاته انوكل ناله في حصى عبد الرحمن  
سكت في السك باعنا الله من حصى صطا وسكت في جيلها جيلها وارسلها في الماء فاته انوكل ناله في حصى عبد الرحمن  
فقال ما مات قد ناكل سنا نرات جنابا في جنه في حصى كاهل الما عدا السك وابتا في  
الماء بالبرق في حصى بل هو في مذكوره خلاصا بغير ما في فيه وهو موثقه في الماء في اخره في نسيه



سبكه مثلاً فان بعض ما حصل فيها واشبهه بالثوب قبل ان يفتل الشبح فيشكل الظاهر وهو على الجميع  
حق يعلم البت بعينه المصنفين السابقين المؤيدتين بغيره عند ابن حنبل عن ابي عبد الله سمعت  
ابن بزرغ يقول ان صاحب السبكه قال صاحب بها من محاميتهم هذا لا يخلو له ليس له فسد  
ولا يهلك الطائر من السبكه بل ويجوز ان يكون من غير السبكه من غير السبكه من السبكه  
فيكون في صيدنا رجل يخله قال اذا كان محبوساً فكله فلا بأس وبما يغنيه المستغنى عنه  
الصحيح وبما لا يغني عنه اذا اجمع الحلال والحرام ففصل الحق بعينه الحرام بعينه فندفع وبما ذلك  
ما يخرج به من فاعله المعدم وبما ان لا يكون على الشرح الجميع نقلياً للحرمة لاعتدال العينة  
المؤيدة بغيره المومن الاضاح والقديم سابقاً والعينة المستغنى عنه اذا اجمع الحلال  
والحرام الاضاح الحرام الحلال الذي هو رجع من تلك العينة ما لا يضاد ما ثبت من بل هو سلم تكافؤ  
اخره الرجوع الى باب العند بل اصل العلم المحدث بغيره يكون الاول وفيه الصور كما يشهد له  
بعض الا مثله فيما قبلنا من الصور السابقة الظاهر في الصور بغيره الاجماع ولا ان يكون  
مضيقاً لذلك الصور السابقين لم نقل ان العلم الاحكام في الصور من العينة بغيره وكيف كان فلا يخفى  
ذلك المعصيان الظاهرات في صور التغير لا يقبل بها الختم وانما هو مذهبنا من ان يخلو الذي  
صنفه وحدها بالبين لا ما من فيه ولا كان من ظهور ان الوقت والسبكه والظن مضيق الحلال انها  
في صورة اشياء الحرام والحلال وكذا الكلام في غيره من الذي مضيق العلم بالسبكه من محاميتهم  
محكوم عليه ما نزلت بها ولو لا اصل الذي نعرفنا الكلام فيه وعلى كل حال في غير النص الذي هو  
الاشياء بين الحلال والحرام بائناً وهو في الما المقتضى لغيره لان الحكم يكون جميعه حلالاً من  
غير فرق بين حرمة سرفلا اشكال بل ليس بهذا اطلاق في مثل هذه الصورة التي هي غير اشياء تنب  
البت ما هو هذا المظهر انك قد صفت احداً لها الموت خارج الماء فيكون الجميع كذلك بل في السبكه  
وبغيرها ان كان مع الشك في الموت في الماء والاصل انما هو الحيوان الذي فانه والاصل الا باختر وان كان  
فيه ان مثل ذلك لا يثبت التذكير الذي يقتضي الاصل ما يفتي بغيره وهو ان قد تضمن من سبكه ان

عن الصادق

عن الصادق وغيره المكون من اربعة اهل السبكه التي لا يخلو السبكه قال فلا اول ذلك رجل اصاب سبكه وفي جوفها  
سبكه قال لو كان جميعاً وقالوا ان ان علياً سؤل عن سبكه شق طيناً فوجد فيها سبكه فقال كلما  
جميعاً وهما ان لم يكونا ظاهرين فيكون السبكه بمنزلة سبكه في شق طينها لها ولا يخلو لا يستحق جوفها  
الموجب اخراج النمل فطينها فيكون ذلك تذكيراً لها الا انك قد عرفت ما في هذا الاصل فالعند  
الا ان لم اجد العلم بما على وجهها فلا ريب فان لا يخلو الجناح الا ان يعلم جوفها حين الامتلاء  
وبما انما الكلام في ذلك عند بعض المتأخرين لا طعم له الا ان لم واسه العالم السبكه ان امته ذكاة لحرمة  
نحو ما سمعنا في السبكه لا تفسد من خوف في الجوف كما في غيره من سبكه من سبكه الجوف  
عن اهل الجراد فقالوا ما من ما ياكله ثم قال ان علياً قال ان الجراد والسبكه اذا خرج من الما هو ذك ولا يخلو  
الجراد وصيده والسبكه قد يكون بغيره وقال الصادق في غيره من سبكه من سبكه الجراد والسبكه اذا خرج من الما هو ذك ولا يخلو  
ذلك وامامان في الجراد فاكله وفي غيره من سبكه من سبكه الجراد والسبكه اذا خرج من الما هو ذك ولا يخلو  
صيده لو كان لا بأس وفي غيره من سبكه من سبكه الجراد والسبكه اذا خرج من الما هو ذك ولا يخلو  
ناكله وفي الما من سبكه من سبكه الجراد والسبكه اذا خرج من الما هو ذك ولا يخلو  
بأس به وصحيح سلمان ابن خالد سئل يا ابا عبد الله عن الجنان التي تصيد بها الجراد فقال ان  
علماء كان يقولون الجنان والجراد ذك وفي غيره من سبكه من سبكه الجراد والسبكه اذا خرج من الما هو ذك ولا يخلو  
يذكر من ابيه قال نال اهل الجنان والجراد ذك كذا لا انه يمكن اراة الظاهر الذك من هنا كرسالة ابن  
العينة عنه ابيه الجراد ذك جبه ومنه وعلى كل حال فلا ريب في ذلك النص من الما جوزه بما صرح به غيره واحد  
من الاصحاب بل لا احد بغيره خلافاً بينهم فان الكلام في تذكير الجراد في الكلام في السبكه حتى يقدم اشياء  
الفتنة والاستنباط وان لا تفسد طعمه الا سلام بل يثبت لم يذكر فيه هتافاً فلا صدق الا انه  
مع كونه حلالاً طاهراً واكتفت للنام وبغيره من يكون ذكاً انك لا تعلم ذك في السبكه بناء على  
اخبار حكمها ولهذا لما اخطأ به ابن درهم كما اخطأ هذا لكن في الراي من فاستفاده الاغراض والمجوز  
الصور كان لا ينافي من جبه ولا ينافي من ذكاً انك لا تعلم ذكاً انك لا تعلم ذكاً انك لا تعلم ذكاً انك لا تعلم ذكاً







بل لا ينفك وجب ونحوه ورواه العياشي عن ابنه ورواه النعمان عن زائدة عن أبي بصير عن علي بن ابي حمزة  
 عن محمد بن ابي نصر عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع من قول الله عز وجل اصل الحق خال الجنتين ويطران الله  
 اذا شرعا ويريد ان يذكركا امه وصدق ورواه الصدوق في العيون بسند من الفضل بن شاذان عن ابي  
 قحطبة عن الامام قال ذكره الجنتين ذكاه امه اذا اشعر ما ويرى في جميع الجمل من ابي عبد الله ع اذا فيه  
 الذبيحة فوجدت في طينها ولدان اما مكلان لم يكن ناما فلا تاكل وفي جميع بين سكان من ابي جعفر ع انه  
 قال في الذبيحة يذبح وفي طينها ولدان كان ناما مكله وفي جميع جراح الدابة من ابي عبد الله ع اذا فيه  
 ويخبر وفي طينها ولدان كان ذكره ذكاه امه لم يكن ناما فلا تاكل الجمل من ابي عبد الله ع في بعض  
 يعلم ان المراد من النعمان المذكور بيان الاكتفاء من ذكره الجنتين بذكاه امه بل انما ذلك حتى يتبين  
 بذلك فاسم بعض العاشر احوالها بالصب على الصدق واما في قوله فوجدت الجمل في بعضه فافهم  
 فذلك كذا كذا امه معلوم المتعارف ان اهل البيت ادى بما بين من غيرهم وكذا في العيون المذكور ولا تدرك الجينة  
 اصله ذلك وحده لا من ان الذكاه اليه بل معلوم من الاكفاء ما ذكره ملائكة جنانا في مثل قول الامام في ذلك  
 الكتاب من حمل الاكل فخرج حكم الملك بالبيت الى الله بسبب فذلك كل ذلك مصانا الى ما في الارض وغيرها  
 من ان قالوا بل الزبور وراية الضب من النصف ما لا ينفك بل هو من العاقل وراية الزرع وراية العسكرة  
 كونهما عليها لفظا والاول على معنى دخول ذكاه الجنتين في ذكاه امه او كونه ذكوة بسبب ذلك انما هو  
 ذلك ما يوافق وراية الزرع في العيون وكل حال فلا اسكال في حصول ذكاه الجنتين بذلك ان كانت حلقته  
 لا ينفك من الضمير الى ان يذبحها ومما ان من تمام حلقته ان يذبحها ولو لم يكن من صريح بعضه وان  
 عديدها بذلك واعلم به جميع بين الضمير والفتاوى والضمر على شرط احدها بناء على اللازم  
 يلزمنا بل لو قلنا بعدم كساره يظهر من الصدوق في النسخ حيث خبره تمام الحلقه وسلبا لا سيما والذبح  
 كان وجه الجمع بين الضمير والفتاوى وراية الضمير السابق للفتاوى غيرها مما الذي قد ينفك من العطف  
 في عدم اللازم يلزمنا وان كان يمكن ان يكون الوجه مبدا ان تمام الحلقه وكيف كان فقد قيل ب  
 الفتاوى للشيخ والفتاوى وابن حمزة والذبح على ما سلكه في ان كانت حلقته ولم ينفك من الزرع والاول

فلو وكنته لم يكن به من نكته فلو خرج منها بعد ولوج الروح فيه كان منه لاطلافا وغوم ما دل على  
 اشتراط ذلك في الواسع شاعرا للمعنى كنهنا اول البنية له وقع التسليم فيها وبعضه بالضمير في الزيادة  
 التي اخرج منها من وجوه وان كان بنية ما فيها من الغوم من وجه ولا منه قبل ولوج الروح في زينة ولوج  
 يكون اوهاق ووجهها بالذكاة بذكاة فاما بعد فانه في زينة ووجهه فخرج الى ذكوة الذي من جعله  
 مجزأ منها ولا يصلح معانها لاطلافا لادلة الزيادة والفتاوى في ولوج الروح ولو من حيث حد فاسم  
 التذكاة خصوصا ما يوافق ما من ابي عبد الله ع في النساء فذبح في طينها قال كلمة تارة حداد  
 لانه ذكوة ذكاه امه فان خرج وهو حي فاذبحه وكلان كان قبل ان يذبح فلا تاكله وكلان لم يذبح  
 فان الموت في البطن فكذلك ولوج الروح لم يذبح الا انما الله بذا كان يذبحه بغيره لعدم العرق بغيره من  
 من الكفاية ومنها ما يذكى في الطين من من الجمل لان يكون كالاتان الذي ذلك الضمير على ولوج  
 بل هو وجبها اذا التفت في الطين من من الجمل لان يكون كالاتان الذي ذلك الضمير على ولوج  
 الروح فيه والله العالم نعم تعلم بين مختلف له من الجمل لا يذبح الا انما الله بذا كان يذبحه بغيره لعدم العرق بغيره من  
 للضمان البنية ووجهها على حال فقد ظهر للسانه مع التعليل في الزام من وجهه بينا الشفا من جوف  
 الكلام جمل بذكاه امه لا بد منها الواحدها ملك بذكره من كونه من جمل بل يذبح الزمان لذكاة جمل  
 كذا في غير مستقر الجوف فيبقى حكم البنية الذي ذكاه بذكاه امه ووجهه صرح السيدان ووجهها ولكن الاول  
 اشبه ما هو الذهب وفتاوى الفتاوى لها الحقة معكم الفخر في جمل من اصل النسخ مصانا الى ما في الفتاوى  
 فخرج كما اخرج مستقر الجوف المعلوم حقه احبابا اصحابه لعدم انه ما في الضمير في يذبحه على عدم  
 ما دل على حقه البنية ومن العرب اقول لا بد من ما في الفتاوى قال في جمل الاما بالذكاة ولو من ان  
 الفتاوى منها فان لم يكن من جوف مستقر جمل ولا في جمل وفتاوى من اسلك في الاحباب ووجهها بالذكاة اذا  
 خرج جمل من جوف مستقر جمل في حكمه من مستقر جمل الجوف في عدم الدليل على كونه ذكوة بل انما  
 حلقته بل قد عرفت فخرج الفتاوى بامنا بالذكاة مع الجوف ولا فرق بين سعة الفتاوى والذبح وعدم  
 كونه من الجوف المعبر به بالذكاة الاما خرج من الجمل كذا في الفتاوى والفتاوى وفتاوى العالم نعم لا ينفك الجمل











والذي يوجب فلا اشكال لعدم قبوله الا من الضم الثاني وهو جنس العين للتذكير ولا خلاف بل الاجماع  
لصحته عليه بل الصفة انما القيت في الاصل لا في غيره وقد قبلت في بعض الاصل عدم التذكير في الاصل  
الشيء في غيره وما يوجب لصحة من اسم البئر بالحق الاصل ويبقى على حكم الطهارة الاولى فاما من الشرح  
في قولها يكون حكم البئر ودفعها ان الاصل فيها على الطهارة ما في التذكير العريضة وان الفاصلة الطهارة  
فكل شيء يحق العمل به فيها من غيرها المقتضية التذوق الخروج عن اصل البئر حتى انفسه ومن المذبح بالحق  
الشيء الذي هو قطع الاوداج فيما شرع فيه الذبح وهما وان يبعدا يكون صهيوان ما يذكر فيها الا انه  
اشترط ذلك كان الحكم بالطهارة التي هي حكم الذبح شرعا من غير الاكراه بل فيها ان البئر لغة وشرعا  
زهفت انفسا اذهى من الموت المتبادل للحيوان والبئر في سواد كان مذكرا او مؤنثا لم يثبت لها حقيقة شرعية  
فهم قد يطلق فيضا بل لم يثبت له تذكير شرعية من اكل اللحم ولكن ذلك لا يفتقر لاختصاصه في البئر بل  
لرسم كون البئر في المكانة شرعا في العارض ويمكن ان يبق في المشرك في قابلية التذكير شرعا الاصل  
وبما يابينا وانما جعل شرعا يخرج الحيوان من اسم البئر التي هي في البئر تذكير في مشرك في جعل كاره  
الاصول عدم وهو اصل في عدم جعل الشرع في حق البئر بغير الاصل عدم البئر بل البئر في  
ما جعل الشرع لها تذكير وهو سر يفتقر بالاصل وجب نكاح ما شئت تذكير شرعا من ذبح واسم البئر  
التي قد استقامت القوم بعدم جواز الاستماع بها ولا يخرج منها الا العلم انه ما يذكر شرعا بل يمكن وهو  
القطع في ذلك فلا يفسد ما عوم في قول التذكير لكل حيوان كقطع الاصل الذي ذكرناه كالمعروف وكشف  
الاسم بعد ان قال ليس التذكير لا الذبح ولا دليل على نقلها في الشرع والاصل استحباب الطهارة  
وفيها انه وان اسلم ان يكون كهيئة الذبح التذكير لكن الكلام في قبول كل حيوان لها واستصحاب  
الطهارة وناعدا لا يقتضيان قبوله نعم ما يقتضيان الطهارة التي هي حكم تذكير لولا اختلاف  
وعوم البئر في العقل الذي ذكرناه فان مقتضاه تناول كل ما لم يثبت تذكير شرعا ولو للشك في قبولها  
بل قد يقال ان مقتضى خبر علي بن حمزة سأل الصبي عن البئر والصلوة فيها فقال لا يصلح الا بها كان  
ذلك فقال او الذبح ما ذكرنا بل قد يقال ان كان ما يوجب كونه ذلك وما لا يوجب كونه من غير العلم قالوا

ما من بالشباب لا يترك اكل اللحم وليس هو ما نحن رسول الله انتم من كل باب ومثل هذا في الاكل  
او ما خرج كما اعترف به في كشف التام ابقا للصلوة لان بقاء الموضع ذلك ما يثبت ما لا يفتقر منه  
لا يمكن بل العمل بالظن ان من ما يبعد عن دفع صدق اسم البئر على كل حيوان زهفت ووجه  
ما هو في قولنا يخرج من هذا التذكير ما يوجبها او انها لكل حيوان لم يثبت له تذكير شرعية وان ذكر  
ما في التذكير العريضة ومن هنا لو شك في كهيئة الذبح التذكير ولم يكن في الاصل ما يحكم بعدم التذكير  
وكون الحيوان بغيره كما يحكم بعدم الاكل للمشرك في اكله لاصلا لعدم التذكير نعم صحيح ان يكون  
وكان سئل الصبي عن الصلوة في العنق والجنب وبغيره من العنق فاجاب كتابا فاعلم انه  
املا رسول الله ان الصلوة في وجهك كل شيء حرام اكله فالصلوة في وجهك وسنن وحلها وبول  
ودونه وكل شيء منه فاسد لا يقبل تلك الصلوة حتى يصل في موضع ما اصله اكله ثم قال بان رآه هذا  
من رسول الله فاحفظ هذا فان كان ما يوجب كونه فالصلوة في وجهك وسنن وحلها وبول  
الباية وكل شيء منه جائز ان اكلت انه ذكر في هذا ما في الذبح فان كان في ذلك ما يثبت من اكله  
ومن عليه اكلها فالصلوة في كل شيء منها ساعد ذكاه الذبح اعلم بذكره في الذبح تذكير لكل حيوان  
وكذا لو كانت الى واثر الذبح لكل حيوان بناء على ان المراد منه ذبح اعلم بذكره في الذبح تذكير لكل حيوان  
ابن بطيئة قال سالت ابا الحسن عن لباس الفراء والحدود والصلوات وجميع الجلود قال لا ما من بذلك  
انها اصل التذكير كانت مبنية لا يجوز لبسها مع بدنها بغيره من مجموع الضيق في الضيق في لباس الصلوة  
في قول التذكير لكل حيوان طهارا العين ما للحيوان وان لم يكن ما كوال اللحم ولكن لا يصل فيه مداها  
فلا حظ وتاخذ بل وبغير ذلك وكيف كان فلهذا ما ذكرنا ان قول الله وهو نفع على كل حيوان  
ما كره عقول انه يكون طاهرا بعد الذبح ولا يقع على صير العين كاللحم والحرث في قبوله يكون با  
على فاشته بعد الذبح واخرج من هذا من الضيق هذا لغير استقام بل جنة غير فتمت تمام الانشا  
من عدم ان التذكير في الذبح ولان فاشتهها في الاكل الطهارة حاشا بل هي مع جوازها  
نعم وكيف في غير الاكل لو كان الامر من بعد وصحح المطلوب حتى ما بعد ما سلم له ما يستفاد



منها ذكناه وكل حال فافهم الاول السوء في السباع وما لا يتصور سائر منها وما كان من الخراف  
والقطا ما يلائم لا يقع عليها الذكاة خصوصا مع ملاحظة النكاح فيها سناك السبع والذبي وبن جعفر  
وهالذب والبند والفرج وغيرها ما تضمنتها النصوص فالحال ان اجمع الروايات خبر محمد بن الحسن  
الاشعري عن ابي الحسن الرضا عليه السلام في الذكاة كان ملكا زائما والذبي كان لرايا دجونا والارنب  
سبح كان امرئ ففوت ذبحها ولا تفلس من حبها والوطا لا يسبح كان لير في مورا لاس و  
الغناير فم من منها سائر اهل البيت والذبي والفرج والفرج والفرج والفرج والفرج والفرج  
الذبي على مذهب لم يوصفها قاهره اقصفت فم في الجور وفم في البر والفرج والفرج والفرج  
كان ناه والذبي والفرج والفرج والفرج والفرج والفرج والفرج والفرج والفرج  
وهذه السبع فان موصورها ومجموعها فيها انها السبع فم في الجور وفم في البر والفرج والفرج  
الاول السبع في البام وبني على فم في السبع فم في الجور وفم في البر والفرج والفرج  
وان في حكمة وابنه كاضبوا العظيم من سكا في الفرج فم في الجور وفم في البر والفرج والفرج  
ان الدبا والمهر من السبع كان في فم من الضور مدها كلب والطاوس والاراء والزهر والذبي  
والخنازير وسهيل والنفذ والفرج والفرج والفرج والفرج والفرج والفرج والفرج  
لكن في الفجر زيادة الفان والسوان والسطح والقلب والربع وربما نصب في بعض النصوص  
دبا احسنها من نفخه وابنه محلا من كلامه في بعض النصوص ان الله سبحانه عصى الاوصياء  
على سواها للاصل الذي وثا في المصنف والثاني في الذكاة بل في فم في الجور وفم في البر والفرج والفرج  
الذكاة اكثر بل في كنف اللام الى الله للاصل السبع على مذهب في مذهب في الجور وفم في البر والفرج والفرج  
الذبي وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور  
على اصول الامامية وبعض النصوص العديدة في الارنب والنفذ والوطا وهو سرح والبسر في ذلك  
فما عندنا يكون وحلها الذي هو اعيان يكون معا عليه صونا ومنا في الفجر يكون من الاول

الذبي من جحر فم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور  
على الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور  
وابن جعفر والذبي وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور  
الذبي وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور  
من السبع وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور  
الذكاة احكاما اوصلا لا تحريم في الذكاة بل في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور  
فم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور  
وهو انفسه لم يوصفها قاهره اقصفت فم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور  
ما لم يكن كالبسر والذبي والفرج والفرج والفرج والفرج والفرج والفرج والفرج  
لغز حكاية لكن في كنف اللام الى الله العفو وعنده فم في الجور وفم في الجور وفم في الجور  
وكذا في السبع والفرج وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور  
من بعض دعوى الاتقان عليه بل في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور  
من الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور  
حلوهما فم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور  
منها حلوهما فم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور  
ليقضا الا ما استلزمه بل وبالبسر والنفذ في جميع الاعصار والامصار على استعمال حلوهما وبها  
ورد من النصوص في جواز استعمال الجور والغالب بل وخبر ابن ابي عمير قال كنت عند ابي عبد الله  
الاذن من سب فقال ما يطلب رجلان فقالا وحلها فقالا لصددها ان سراج ابيع حلوهما فم في الجور  
فم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور  
من الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور وفم في الجور  
تقتضاها الى ان ما ذكره ما لا يفي عليه الظاهر لعيان كان الموقوف لان سراج يحل العبد والله



العالم وعلى كل حال نظير مجرى الذكاة عند السليم للاصل والحد في العتق ومن قبل والغا في النجاة والمخو  
 لا تدخل مع الذكاة حتى تدفع خبرا في محله الساقف الفاضل ودلالة وهو يكون التوقف على عتق  
 ما قبل الذبح الذي لا يحصل لها عتقا ولا اصل جواز استعمال الحكم بالطهارة التي لم تحصل ما يتكفي  
 في حصول الذبح عندنا بل يمكن ان يكون العتق وذكر الامام في ضرب من الضرب خصوص العتق كان  
 الرسل من صلواتهم وقد تقدم في الطهارة ولما بين المقتل تام الكلام فهدى السائل والله العالم  
 واما الكلام في غير الانساب لا ريب في حق الاصل المذكور والعموم المذكور نعم لا اسكال في قول  
 ما كانت حرمة ما كان ما رضى منها كالحلال والموطون للاستصحاب واما فيه فقد عرفت ان الاصل  
 التذكير الامام يدوج منها في الصحيح الزبور والله العالم الصلوات في مسائل من احكام الصيد وهي  
 عشرة الاول الاحلات ولا اسكال فان ما ثبت في الذبح الثاني على وجه خرج من كونه متعلقا بالذبح الثالث  
 والفتح وهو ما يملكه فاعلم للاصطاد وكذا اكل ما بعد الاصطاد به بلا عتق متاح يد يد الامام  
 منبه عليه لصدقة الصيد والاحتد والحجزة ما هو سبيل الملك في ملكه من المباح بل هو صبيحة الحنة و  
 مضى السبيل المقتضى في ذكاة الملك فان الاول منه اجوابا عن المالك الذي يدل فيها الامام به  
 ان تلك الحنة انما هي لصيد اصطادها وقال لا عن ملك يد فلا ما بين ما قبل ذوقه فينا صوفى ان ذلك  
 عند وصيد او مثلا حضما بعد ما ورر ان ذكاة الملك عند وصيد اذ هو اولى من التخصيص وبالجملة  
 لا ريب في خصوص الاخذ والصيد والحجزة لما ثبت في الاثر الضويرة لذلك كانه لا ريب في تلك المباح  
 الذي من رخن فيه بذلك قاله في صحيح بن سنان من ما صاب الا او لغيره ثلاث من الامور كانت  
 وسيما صاحبها لم يغير فاحذها فيه فاقام عليها وانصر صفة حقا صاحبها من الكلال ومن العوت في  
 له ولا سبيل عليها انما هي مثل البوق المباح الدال على تلك النجاة المباح باخذ وفيه الكون في جيل  
 اصبر على ما يفتد جوف سقط على سحر فاقام عليها من فاقا لغير المؤمنين في العتق ما دلت والسيد  
 ما احذت وفيه الا من الطراز اهل حنا فهو صيد وهو لغيره من اهل حنا كرهل ابن بكر في ملك الطائر  
 جناحه فلو اخذت الى غير ذلك من الضويرة الدالة على تحقق ملك المباح باخذ وصيد ولا ريب في تحضنها

بالحسن



ما لا سبيل عليه والذبح وقت قبضه وبه ولو لا ان المقصود والوصول الى ذلك من غير فرق بين  
 السبيل وهو ما بين الكلب والصيد وهو ما بين المذبح والصيد بالذبح قطعاً ومن ملكه  
 بذلك لا يخرج من ملكه ما قبل ان يذبحه الثاني هو سبيل الملك كاقوت للاصل وح فتاثر له ولا يملك  
 غيره اذا ساه من غير فرق بين الخاتم بالوحي وعدمه وبين العتق والوصول اليه وعدمه ان الملك  
 لا يخرج من الملك بذلك كالعلايق والدأثر لا نسب ان الوحي نعم يملكه بلا عتق متاح به  
 فيحصل فاض ولا يفتد في دار ولا يوافقها الملك لا العتق ولا يجوز ذلك ما لم يصبه بالاصطاد  
 فلا يصدق عليه اسم الاخذ ولا الصيد ولا يوافقها ما يكون سبيل الملك ليقطع اباخذ الاصلية  
 بملكه كل من باخذ بل لا يثبت له حق اخضا من يد صاحب الخاتم وحده داره فلا يملكه لما عرفت  
 نعم له حق اخضا من يفتد من يد صاحب العتق في داره ولعل هو لما العتق عند اخضا لا يختص  
 المانع في الملك لعدم الدليل بل على كل حال لو ثبت في الاثبات العتق والاصطاد بها الا ان لم يصبها  
 له ولا كان من صفة الاصطاد بها فضلا من غيرها بل من بعض ما به ليعتد موصلة مثلا للصيد  
 فثبت حيث لا يمكن التخصيص بملكه بذلك لا سيما لغيره العتق في داره ولا في المصطاد  
 عدم ملكه وان كان في غير ذود بل منع كاصح به من واحد عدم لغيره الحكم في الصقوع على الاخذ بالاصطاد  
 والصيد بها ان يفتد من العتق بل هو مطلق على الصيد والاعتد وهو ما خرج به من الامتناع  
 ويحدث به في يد الصائد فثبت بل القليل والعقوبين المذكورين يفتق خلافه وان المالك  
 على كل ما يجعل للاصطاد به ولعل لما من غير واحد ما به لو اطلق عليه ولا يخرج له او جعله في  
 لا يفتد قبضه وهو ذلك ملكه له والامتناع عرج ودخول وقت يد وتفتد الذبح هو المالك كالاخذ  
 بالاصطاد من العتق وصدا ولكن فيه ايضا اسكال لا مكان مع صدق اسم الاخذ بذلك بل لعل الاشبه  
 انه لا ملك هنا الا على القيد باليد والاذن للاصل المقتضى الخروج من يد النفع الذي هو عرفت  
 وليس مطلق الخروج من الامتناع اخذ وفيه ودر لاقت اليد والله العالم ولو اطلق الصيد من  
 به لم يخرج من ملكه فطامع عدم وقت الملاك (وع) مع عدم قطع بيته عن ملكه واحتمال ان الصبيحة



ما عينا وان سببا الملك به الهدى فاذا زال او باعنا صدق السيد على السيد المتع وان سبب  
عليه او يخصصه السيد من السيد ما عينا وما دل من القوم على انه اذا ملك جناحه فهو سيد وان كان  
والا فهو ملك لم احد لها وحدها وربما بان في خصوص القوم من كلام فاقه العالم وان توفى اهل  
وظف بغير من ملكه هل بملكه بالاصطلاح لا يشبهه عند الله كافي السالك لا يزوج من ملكه  
الثابت بسببه الشيء بغير الاستحاج الفلم يثبت كونه مسييا ذلك من تعفف الخرج عن الملك  
على سبب شري فاطح لا يستطاع كالدخول به نعم في الملك يكون بغير رفع ملكه من او يرضيه  
بابا حنة موحيا لا با حنة له وحدها لعدم لغير الملك المانع من تصرف الغير في  
ابا حنة لوجود المقتول له وهو ان المالك بغيره وهما في بابا حنة ما اذن في تصرفه  
من امواله فلا حنة على من اكله لكن يجوز ذلك الرجوع فيه ما اذن من وجهه كذا والعرض  
وكالو رفع من غير حنة كمن حنة فاهله فانه يكون سبيها لان الظاهر ان الظاهر ان كاتبة في الانفس  
ووجودها ما يجوز من بعض المصالح من الغناط السال على ذلك تلك بعد الاقراض ما في قوله في  
بابا حنة في خروج ذلك من الحب بل ينصف القطع بالابا حنة ان الناس سلطون على امرهم  
الملك عدم التلازم بين الاقراض والابا حنة ان شاء خاص وقد لا يظن سبالا اذن في ذلك  
نعم وربما حصل ذلك من شاهد المال في نشا والعرض وهو ما هو مسئلة الاقراض التي هي ما اذن من رفع  
اليد وهو ملك له من غير انشا بالابا حنة لغيره والحب فان ذلك فتنه يفتق الخرج من ملكه  
ومبر وذه اليق كالبايع الاصلي بملكه لا يفتد با حنة ولا سبيل الاول عليه كمن التبع في ذلك وهو ملكه  
انما رالته بقوله وبطل الخرج كالو رفع من غير حنة فاهله فانه يكون كالتبع في جواز الاخذ والاخذ  
عرفت الفرق بين الاقراض والابا حنة التي قد تشابه من شاهد المال وهو ما لا يفيق الاشكال  
جواز الاخذ معد وان ما تور من بعض المصالح من الغناط السال على ذلك بل يمكن وهو البنية في  
على ذلك وهو نعم منه حب بالبنية لا التفرقات لانها في التفرقات لا رد على انه ملك الشئ وان لم يكن  
ما كان للشئ وان دعوى لا يبيع الا في ملك لا يثبت ونذكر ما نحن سائعا الكلام في مثل هذه الاماير



التي منها ذكر في العاقلات بناء على انها با حنة ومنها ما ذكرناه في بابا حنة الاحوال وبغير ذلك في عاقلات  
معدده وكانه لذلك فالله ولعل بين اهلها من اهلها ولا با حنة ومعددها في السيد المعدلة وثا بنا  
ما من مرجع ذلك الا لا با حنة من المالك كذا والعرض من ملكه بالاقراض وما عينا بالاصطلاح  
انما كان الملك من الاقراض لانه وانما حصل باليد والعرض والها ومثل ذلك الفرق بين السيد ومبر يا  
ملك السيد كان لسبب اليد وقد اناها بعد اختلافنا الى الخيرة الملوكة فغيره بسبب اليد لا يزوج  
بالاقراض كمن عينا انما في ملكه من با حنة في قول ان السيد على الشئ فذو عينا لا يحصل  
منه انقطاع الاصلي با يث شها من سبب التملك الذي لا يفتق كون ذواله سببا للذوال لعدم التلازم  
بينها وسببا للملك من خفف خفف للسير وان ذال هو بعد ذلك كمنه من سببا للملك فلا بد من تزيل  
بل انهم قد يقران معجب ابن سنان والى ذلك ان السيد لا يزوج من كاتبة الاصل واظهره البنية في حنة  
من ملكه ونلكه من با حنة على وجه لا سبيل له عليه بناء على ان الماد من مبر وذه العير كالباح با حنة  
العرض ما عينا من بكون ح مثلا لملكه كان كذلك بل اقل قوله ان اسباب الاصل على ذلك على معنى  
لا اقل العير ولكن حنة العير الا من توفى ذلك فغيره التفتة لهذا السنوبيا الكلام في كتاب  
القضاء بل قد ذكرنا هناك حنة من الكلام المتعلق ومسئلة الاقراض وهو ان اراد رجل الاجاح لم يزوج  
حظ ونامل راهه العالم المسئلة الثانية انما يمكن السيد انما طامنا او حاد يا حنة لا تقدر عليه لغيره  
على الاستناع الا بالاجاح المتضمن للاسراع لم بلكه الاول للاصل بعد من عدم حصر سبب الملك من  
الاخذ والحاجة والصيد وما يرب لسل انشاءه والحق بهما في حنة من الفرض الذي هو اختلاف فغيره  
لكن في مع ذلك فاد لا يزوج على الاستناع بالبطان والعدو يجب لا بنا الا بالاسراع الموجب لغير العناد  
ومن الشفر من هنا كان كمن اسكه لعدن لعدن كونه الصائد والاخذ وهما من بل ليس الا في حنة  
للاصل ما الله العالم المسئلة الثالثة اذا رعا لا السيد فانه وصية في حكم المدعي عدم اسطره حنة  
له او عدم اذاك كونه فلا يزوج في حنة من ملكه لذلك كما لعرف من حنة لا السيد والها في حنة  
الملك من التبع انهم مع اصحابه يفتق ما حنة من الاجاز عن الاستناع فلم يحابه با حنة فقال في حنة























مؤلفا مستوفيا عما ومن جعفر بن ابي عمران عليه السلام كان يقول لا باس به صيد الطير او ملك جناحه نعم طائر  
 فوجد مع ملك جناحه وان لم يعلم باخبره بل وان كان فيه اثر يد على اليد القبيضة ملكته بل انه ملكه  
 ما لم يعلم صاحبه بل اعلمه صريح صحيح وذات المرقع عن مسطغان السري عن قتادة عن كتاب جيل  
 ابن دجاج عن زرارة عن ابي عبد الله في رجل صاد حماما اهلانا او املك جناحه ففان اخذت بل هو  
 ما استطعت في صامع الزنطة السخوة ما رزقك لا يبيد الله الطير فيع والدار فصب وحرل كما  
 بعضهم فقالوا املك جناحه ففان اخذت قال قلت بلغ علينا ما اخذت وقد علم لمن هو قال لا اذوت مرة  
 على صاحبه وصحاح احمد بن محمد بن ابي نصر سئل ابا الحسن في الصاة عن رجل صيد الطير لبا وعاد لم  
 كبره وهو مشهور الجاهل فغرف صاحبه وبصره فبطله من لانه فقال لا يبيع له اساكه يرد عليه فقلت  
 فان صار هذا الملك جناحه الى العرف لم يعل باننا له له ومرفق محمد بن القبطي سأل ابا الحسن عن صيد  
 الحمام ليسوى نصف درهم او درهمين قال اذا عرفت صاحبه فزده عليه وان لم تعرف صاحبه وكان مشهور الجاهل  
 بطير بها فقلت في رجل سرق ما كان في الطير املك جناحه ففان اخذت الا انه يعرف صاحبه فزده  
 عليه قال وانهما من المؤمنين عن صيد الحمام بالامعار وقضيت من السكون عن ابي عبد الله ان ابي  
 الحسين قال في رجل اصبر بطير فبصره حتى وقع على شجرة فجاو وعلها اخذت فقال ابي الحسين في العين ما رأت  
 والله ما اخذت وجيها فكم بئنا لقاء وان اختلفت جهة الظهور فيها ولا بان ذلك ما تقدم سابقا من عند  
 خروج الصبي للملك ما شاعرا لكان العقل بقدر تلكه حضور الطير السوي الجاهل وان كان ملكا  
 كلفه ما دون الداهم والعاقب بل يمكن الغزير بان حكم السيد عليه في التذكية بل لعنة الضرر المبرور  
 اياه الى ذلك خضرماع نأيد هاما فقدم من اجزاء التذكية في الجوان الاعلى اذا فوجش وامنع لكن في  
 الاصطحاب خلف ذلك وان الطير كثر من الاموال الملوكة الذرية جليها حكم الالفاظ وحقه بل في قوله  
 والفاصلت من دهرها وكذا في كل اثر يد على الملك ان عدم عليه صيد المقتصر ما جبارا كره النفس يقتضى حكم  
 بانه ملك وليس من المباح الذي يجرى حكم السيد لا من حيث كونه من سنن الجاهلين ولذا الخفا في كل اثر يد  
 على اليد المبرور من خطه في رجله او في غيره او في جناحه قال في كل صيد مله اثر الملك ففان الجاهل

7

لا ملكة الصانع في جناحه فالق سمك وكذا غيره بل ظاهرهم ذلك وان كان القصر لا يمنع من الجبر  
نعم لما امكن ان لا يدخل في ذلك ذلك ويصنع على التملك لان اعضاء الدلالة على انكران في هذا الشأن  
وهو من الملكة لان يثبت ان ذلك ملك على كل حال وهو بمنزلة منار على استواء القصد في تلك الباح و  
عدم الفعل او عدم قصد عدم التملك والاختار والضرر بقصد التملك والبيع الاثر الذي هو ولا يفي  
ذلك بل يمكن كونه القصد بالزمان دون مباشرة اخذ الامر بذلك ما ذكره ما هو من ان لا يخطب بل  
والسالك الفهم لعدم اسباب هذه الاختلافات فان حكم القصور ان يكون معزولا او مقصرا او موقفا  
لذلك هذه الاثار على انكران ملكها وبها فاستفصح حكم الملك ولا ينفذ الحكم ذلك في عباد من غير  
التملك لان الاثر يدل على اليد واليد يحكم لها بالملك ولهم ليعلم سيرة بل واحتل عدم قصد السب وكذا  
لا ينفذ لما احتل لانه اسطوره وحكم وصل ذلك به ثم ادرسله نانه من غير عبيد وفي زمان حاصل ذلك  
المنعج القدر هذه السلسلة على اصلا لا باعته وعدم الحكم بالملك له بالكلية وهو وان كان خلاص  
الخصم لان موارد مخصوصه لا انه يمكن اسفا ونقص الصحيح السا في حبس كونه بالملك لمن يدعي حقه  
دعواه البين معلوم انما هو انه كان ذرية لعدوان فانه ليس المثل في هذا المنزلة ولا ريب ان تلك الدعوى  
مجردة وادعوت لعدم انعام مدعيها لا بغير سوء الظهور والظن وعلل الفقه الحاصل من ترتيب اليد  
بكون مع اليقين اقوى من الظن الحاصل من مجرد الدعوى المرفوعة لعدم قننه هذا مع ان لا اساس ليعتد بقدر  
تبرير جواز عدم الاستناد اليها مع ما مضى باصل لعدم ملك العائد لاساده ولعبد الفاضل والاشارة  
ببوابات ملكية محتاجة الى حجة اخرى من العارفين سليمة ولا وجود لها بها بالكلية سوء اطلاق النصوص بما  
لم ينفذ من غير الجواب بالاشارة وقد ذكرنا سابقا ان عدم تلك النصوص وصحة ما فيها راجع الى الدال  
على زوالها العجيب الملكة له حجة وكا عليه ما حجة ودل عليه بعض النصوص المنقذة وهو معاهرة والتد  
للعين ما دلت واليد ما اخذت قالوا اما الفعل لعدم اقامته ذلك يجوز ولا يبعد عن من البينة كاحلها من  
لاستفحال بقاء وعدم الملكة واخصا من امر من النصوص بحكم البناء بصورة معارضة البينة لزمنا السيد  
تلك الموقوف من الظهور النقص وجب احصاها من النقص بطلان القوة فلا يثبت الى الاختلافات ما بين



للملكة كان فصل ذلك من غير ضد التملك وهو كانه لا يصلح جوابا عما نقضه اطلاق الضمير المرفوع  
الذي لو كان الاجماع كان شاملا للعلوم الملكة واختلفت من ذلك دعوى معا وشرعا لانه لا ما جاز طاعة  
عدم تلك الصانع المظنر بما لا يصلح ملكه لا بصحة كتابا ومنه المظنر في الموضع من ملكه خاصه  
لا يبره من ذلك بعد احتمال كون الطبر ملكا ولو لم يكن ملكا من بين ملك او غير ذلك ما لا ينافي اطلاق  
الاول في المرفوع به الذي مضى في عموم احتمال المملوك لا خصوص المباح منه ومع العلم فلا ريب في صلاحه  
الاصلي في التخصيص ذلك لذلك والاصل في الصانع لا في العلم بكونه مباح الاصل او لغيره كما هو واضح  
واصف من ذلك ما ذكر من الاستثناء من الصانع المذموم الذي لا يوجب الرضا في الصانع لا يكون ذلك  
شريا بعد تسليم العمل بما في الصانع المذموم من وجهه الذي يجرى في الحق لا يبره بها اذا لم يصل العلم  
منها وربما امكن اذ ذلك من الصانع خصوصا مع فرض كون المذموم من العلم الذي عليه المبدأ لا يبره  
كله بغيره لاحتمال اطلاق الاول في خصوص ما احتمل عدم المبدأ واحتمال كونها غير لغير الملك با حرام او  
ادعاء مظهرها وهو ما لا ان انتم من فرض الحكم ههنا من وقتنا على كل من عدم الفرق بين الطبر وغيره وبين  
الضد وغيره من الاثبات الذي قد حصل الينا نقضه الملك وبين طاعة المباح وغيره مع فرض عدم الا  
ولذلك كسفت الشك في شرح ما بين ملك لو كان ما لكانا صرنا صانع الملك فهو صانع وكذا  
فرا المصنف في مقابل ذلك وان كان ما لكانا صرنا صانع الملك الا ان يكون له ذلك ولو لم يكن فيكون  
المظنر وفي هذا الواصف الطور من برج الماحول ملكا الثاني مع فرض ان كانت ملكة لغير البرج الاول  
وما يجمل في الفرق عندهم بين الطبر وغيره من الصناد كان فيما ان تبدل على المذموم عليه حكم المظنر ولا  
كان لا يصدق وهذا لم يعمما كان هو المبدأ الذي يمكن تزيل الضمير المذموم عليه والا كان المظنر ما سمعت  
والصانع العالم وبغيره الطبر يرفع للاختلاف في فرض وجود المالك لها يكون ملكا لغيره من جهة ذات غير الاذن  
ولو كان الماحول من برج الماحول صاحب الحق في حوزة ملك صاحب البرج ما تقدم من الكلام بما اذا مشى  
فداه طاعة المظنر في المالك ان البرج اولى بالملك من ذلك لا يبره لغيره ذلك وقد فرض ان المذموم على  
الجهاز والدخل في اليد والنقطة ولو لم يكن صاحب البرج فان الماحول الذي من المباح او ملك العين

ولا ان الملكة في الاول لا تعلق في الاول نعم في المبدأ الذي من حرام الامصار ويمكن حمل على الكراهة  
او على العلم ان له ما لكانا ولو لم يعلق ملك العبد عليه فان كان محصورا اجبنا جميع حقوقه وكذا في  
الاجتناب او اختلاط المملوك للغير بالمباح وكان محصورا نعم لم يكن محصورا اذا وقلنا ان من هذا الباب  
الى حفظ الشان مع غيره او اصب تابع في تابع وحمل الفدان في الحكم كاذنة اختلاط اكام والطبر في الخلق  
بالصانع ولو ملكا لسان ما لا يستفاد ويحتمل صير في ذلك ملكه غير ولكن لا يمنع التام من الاستثناء  
لان غير محصور فان لا يوجب ملكا في قضية الفقد العائنه في ذلك قضية والله العالم لكن لا تسفر فيكون  
بما تقدم ان ما ينقطع من التملك حاله غير قيد نذرية ما جاز من الماحول في ذلك سواء كانت او دفعت في الماحول  
مسفرة فيكون لا يندمطوع بعد تملكها وليس هو من الاجزاء المأثمة من محكوم ما بين المبدأ وبين المظنر  
فذلك نذرية كما هو واضح والله العالم لكن العائنه اذا ما باصدا دفعت في الماحول في انساب الملك ما به  
الاثبات وقولنا ان ما يكون كل واحد منها مضافا او مضافا لغيره وكذا لو كان احدهما مضافا  
لواقره ما به كسر الحجاج والاخر قد ما لوافقه لا ان كل واحد من العبد بين ملك الملك ولا فرق بين ان  
ينفقا من الواجبات صفا او كسر او ملنا وما به ولا بين ان يكون في غير المذبح او في واحد ما فيه ولا من غير  
فلك لا فرق بينهما ان يكون من كل منهما ملك ومعه عبادتنا والاثبات المجهول الذي هو سبب الملك في الماحول  
كونها دفعت لغيره لو كان احدهما جازما والا من مضافا في الملك منها ولا مما من على الحجاج لان حجابنا فيها  
ملك العبد ولو لم يثبت له مال به حمل الثبوت منها بعد العلم بان واحد من العبد يثبت بينهما ملك لا واحد منهما  
اليد او سفلته التي ترجع من غير برج وان كان الاحتمال ان ينفقا احدهما من الاذن ولكن لو قيل فيخرج الملك  
الذين هو الملك ما لغيره كان حسنا لان الفرض العلم بكونه احدهما ولا فائدة من سببه تفقد الاشتراك او الغير  
فيكون من السكك الذي لا ينفقه هذا وصل في السكك احدا لغيره في الفرض باننا لا نعلم ان احدهما ان يبره في  
الاخر والا اشتراكا لوجب ملك من بين ينقطع الملك والغير لكل امرئ من كل وهذا الذي ولو لم يكن احد  
الذات وشكنا والاخر حله ان قالوا ان والذات في الماحول في اول ما لغيره هذا لان ملك الملك  
معلوم دون غيره فلك لا ينفق عليك ما فيه بعد الاضطرار من عدم مضافه من الفرض في المبدأ الذي هو موضوع











